أصول تحقيق المخطوطات والسجلات والدفاتر وحفظها عند القدماء والمُحدَثِين

الدكتور: محمد مسعود محمد أبوسالم
مُدرس الوثائق و الأرشيف بكلية الآداب – جامعة المنصورة – مصر
أستاذ مُساعد الوثائق و المحفوظات بكلية الشرق الأوسط – سلطنة عُمان

تناول هذا البحث التحقيق من حيث تعريفاته وأهم مُتطلباته وأدواته، وبعض مُصطلحاته، ثم عرض لنماذج دالة علي سبق أجدادنا الأقدمين للخوض في التحقيق ووضع معايير وأُسس له فى مخطوطاتهم على مدار حقبهم التاريخية، ثم الوقوف علي بعض التصحيفات والتحريفات، والوقوف على بعض مُسبباتها، ثم إختيار نماذج من طُرق المُحدَثين العرب والمُستشرقين في هذا العلم، ثم عولنا علي الإتيان بنماذج من السجلات والدفاتر لثلاث دول واحدة من المشرق وأخري من المغرب وثالثة مُتوسطة لبلاد العرب وهي مصر، التي أظهر البحث من خلالها استخدام كُتاب هذه السجلات والدفاتر لمعايير إثباتية تحقيقية لتحرير هذه المُحررات تحرزاً لعدم ولوج الزيف إليها،بل ومُتابعتها أثناء وبعد تحريرها، وفي النهاية أتى البحث إلي كيفية المُحافظة على هذه المُقتنيات وترميمها.

. التحقيق:

التحقيق من الحق: هو الأمر الثابت والواجب, وحققت الأمر: إذا بحثت عن وجه الحق فيه وصرت منه على يقين، والمُحَقِق: هو من يتحرى الحق فيما يقول وما يعمل, ويُقال: تحقق عنده الخبر أي: صح، وحققت قوله وظنه تحقيقاً أي: صدقت, وكلام مُحقق أي: رصين، ومعنى هذا أن لفظ التحقيق يدور حول الصحة والثبات واليقين والبُعد عن الزيف، وكلمة التحقيق في تراثنا تُعني عملاً علمياً يتناول المسألة بالبحث وتحري وجوه الخلاف، وتحديد محل النزاع، والخروج برأي في المسألة يَقرُب من الصواب ويَبعُد عما في الآراء المُتناقضة من أوهام؛ ولذلك يوجد في كُتب التُراث هذه العبارات:

ويرى المُحققون كذا، أو: وذلك عند المُحققين، وكلمة "التحقيق" ذُكِرت مقرونة إما بلفظ "النصوص " أو المخطوطات، أو التراث؛ فيُقال: تحقيق النصوص ، أو تحقيق المخطوطات، أو تحقيق التراث، وبإضافتها لهذه الألفاظ يَتحدد المفهوم الحديث لها، مع مُلاحظة أن المفهوم الحديث للفظ "النص" هو: صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلف[1].

ومن ثم فتحقيق المخطوط يُعني: أن يُظهر المُحقق متنه بصدق وأمانة كما وضعه مُؤلفه كماً وكيفاً بقدر الإمكان، وليس معنى تحقيق المخطوط الارتقاء بأسلوبه أو تلخيص عباراته وفقراته، بأن يختار المُحقق أسلوباً غير أسلوب المُؤلف مثلاً، أو يَضع كلمة مكان أخرى بدعوى أنها أبلغ أو أجمل، وليس من حقه أيضاً أن يُوجز في عبارة المُؤلف أو أي شيء يُشبه هذا؛ لأن تحقيق المتن أو النصأمانة في الأداء تقتضيها أمانة التاريخ وأمانة العلم، فالمتن حُكم على صاحبه وعصره وبيئته، وهذه اعتبارات تاريخية لها حُرمتها يلزم مُراعاتها، كما أن التصرف في المتن بأي شكل من الأشكال يُعد عُدواناً على حق المؤلف، فالمؤلف وحده هو الذي يَملُك حق التبديل والتغيير والتلخيص؛ لأن النص ملكه، وإذا كان المُحقق يتصف بصفة الجرأة أو أحس أنها تغلب على نفسه، فينبغي له أن يتنحى عن مثل هذا العمل وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر؛ لأن التحقيق نتاج خُلقي قبل أن يكون نتاجاً علمياً لا يقوى عليه إلا من اتصف بالأمانة والصبر، وإبراز النص كما وضعه صاحبه يتم بإصلاح ما طرأ عليه من فساد أو لحِقَه من عِوج، والفساد هو ما طرأ على النص وجعله بحاجة إلى التقويم والإصلاح ليعود إلى أصله الذي أنشأه عليه صاحبه، أو أراد على الأقل أن يكون عليه[2] .

والغاية القصوى أن يُحَقَق المخطوط ويُنشَر سليماً من الأخطاء النحوية واللغوية والإملائية، وأما ما يحتاج إليه من بيان الغامض وحل المُشكل وشرح الخفي فيكون في

---

[1]- الطويل، السيد رزق: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث. ط 2.– القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، [د. ت]، ص191.

[2]- مناهج جامعة المدينة العالمية: أصول البحث الأدبي ومصادره.– [د. م]: جامعة المدينة، ص: 317.

الحاشية، ثم النقص والبياض؛ حيث تُشير قواعد تحقيق المخطوطات إلى أنه إذا كان في الأصل نقص وبياض فإنه يُوضع مكانه نَقْط كل ثلاث نقاط مكان كلمة[1].

وقد تحدد مجال علم النصوص القديمة الفيلولوجي بمعناه الدقيق بتحقيق المخطوطات وإعدادها للنشر العلمي وفك رموز الكتابات القديمة وإعدادها للنشر العلمي، فكل ما يتعلق بتقديم النصوص والنقوش القديمة على نحو يُمكن من القيام بأبحاث مُتخص صة فيها يُعد من علم الفيلولوجيا[2].

وطُبقت في نشر النصوص العربية القواعد التي اتُبعت في أوروبا وهي قواعد تضمن الأمان في إخراج النص ليكون كما وضِع في أصله؛ حيث ألزموا أنفسهم أن ينتهجوا تلك القواعد المُتبعة في إحياء التُراث عندهم سواء كان عربياً أم غيره، وإلا يُعتبر عيباً فاحشاً لديهم، هذا ولم يأل الورثة الحقيقيون أيضاً –علماء العرب – جُهداً في الحفاظ على ما سَلِم من صروف الدهر ونَشْر وتَحقيق ما تبقى في أيديهم، فنجح أناس أوتوا العلم والمنهج العلمي، وأخفق آخرون أعوزهم المنهج العلمي الذي ينبغي اتباعه في النشر[3].

وتحقيق النصوص فإن لم تعرفه أوربا إلا في القرن الخامس عشر الميلادي عندما اهتموا بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، ولم يأتوا به على أكمل وجه حين ذاك؛ إذ عمدوا إلى المُهم منه، واستنتجوا اصطلاحات حدْسِية خالفوا بها ما في النُسخ الأصلية[4]، وقد أدى إلينا المُستشرقون هذه الأمانة الفنية نقلًا عن العرب، ثم كان أكبر وسيط عربي في نقل هذا الفن عن المُستشرقين، هو المرحوم العلامة "أحمد زكي باشا" الذي لم يقتصر جهده في نقل هذا الفن فحسب، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم التي كان لها أثراً بعيداً في توضيح النصوص وتيسير قراءتها وضبط مدلوها، وأشاع معها كذلك ضروبًا من المُكملات الحديثة للنشر العلمي، من أهمها العناية:

---

[1]- آل الشيخ،عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (المتوفى: 1293هـ): البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية.– ط 1.– [د. م]: مكتبة الهداية، 1410هـ/1989م، ص ص22، 23.

[2]- حجازي، محمود فهمي: علم اللغة العربية.– القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،[د.ت]، ص34.

[3]- آل الشيخ، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (المتوفى: 1293هـ): مرجع سابق، ص ص18، 19.

[4]- مناهج جامعة المدينة العالمية: مرجع سابق ص284.

بتقديم النص ووصف مخطوطاته، الإخراج الطباعي، صُنع الفهارس الحديثة، الاستدراكات والتذييلات[1].

وقد استن المُحدَثون آداباً تُحقق الضبط الكامل لما كُتِب على الصُحف، ووضعوا تبعاً لذلك مُصطلحات صاروا عليها والتزموا بها فلا يكون الكتاب مقبولاً إلا أن ينضبط بها، فالتحمّل يكون عن طريق السماع من الشيخ والقراءة عليه والإجازة والمُناولة والمُكاتبة والوجادة، والأداء يكون بصيغة مُعينة، كحدثنا أو أخبرنا أو سمعت أو قال وغيرها، وكل صيغة من صيغ الآداء هذه تدل على نوع من التحمّل، وهذا الضبط الفهمي يُعد نوعاً من التحقيق الذي هو إثبات وتصحيح، بالإضافة إلى أن المنهج العلمي – فى ضبط الرواية المنقولة مُشافهة – كان نواة لتحقيق النصالمُدون[2].

وأول ما يُعنى به الباحث في تحقيق المخطوط أن يحصل على جميع نُسخه المُختلفة خاصة أم عامة بقدر الإمكان، وبعد حصوله على نُسَخِهِ، عليه أن يقرأ ويُحاول التعرف عما إذا كان يُوجد من بين هذه النُسخ نُسخة بخط المؤلف، أو بإملائه على أحد مُريديه، وتكون هذه النُسخة حينئذ هي أصل النُسخ وأساس التحقيق، فإذا لم توجد نُسخة بخط المؤلف أو بإملائه بحث عن أقدم النُسخ، وأقربها للمؤلف زماناً ومكاناً؛ لتكون أصلاً للتحقيق، ويضع رموزاً للنُسخ، ويُجري عملية تصحيح واستكمال للمخطوط الرئيسي بمعاونة النُسخ الأخرى، فالكلمة الناقصة أو المُبهمة والصفحات غير الواضحة تُستكمل أولاً بمُساعدة النُسخ المُتعددة، فإذا عجزت تلك النُسخ المُتعددة عن التصحيح والاستكمال فيتم الإستعانة بالكُتب المُحررة في مجال هذه الدراسة لتصحيح واستكمال ما يلزم[3]، وتكون الباقيات للمُقابلة لتُكمل بعضها بعضاً، وعندما لا تتوفر إلا نُسخة واحدة بعد استنفاد الطاقة في التفتيش عن نُسخ الكتاب فيتم اعتمادها في النَسخ ومُقابلتها مع

---

[1]- هارون، عبد السلام محمد (المتوفى: 1408هـ): تحقيق النصوص ونشرها.– ط 2.– القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، 1385هـ/1965م، ص77.

[2]- مجلة معهد المخطوطات العربية:محمود المصري "تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين، مج 49، ج 1،2، ربيع الآخر – شوال 1426هـ/مايو – نوفمبر 2005م"،ص ص37، 38.

[3]- شلبي، أحمد: كيف تكتب بحثا أو رسالة دراسة منهجية لكتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة.– ط 24.– القاهرة: [د. ن] ،1997م، ص ص217، 218.

النصوص المُقتبسة عنها في المُؤلفات اللاحقة[1]، وتقوم المُفاضلة على الأُسس التالية: النُسخة المكتوبة بخط المؤلف ثم النُسخة التي أملاها المُصنف على طُلابه ثم نُسخة قرأها المؤلف بنفسه، وكتب بخط يده عليها ما يُثبت قراءته لها ثم نُسخة قُرئت على المؤلف, وأثبَت عليها ما يُفيد سماعه لها ثم نُسخة منقولة عن نُسخة المُؤلف، أو قُوبلت على نُسخة المؤلف ثم نُسخة كُتبت في عصر المؤلف، وأُثبتت عليها سماعات من العلماء ثم نُسخة كُتبت في عصر المؤلف وليس عليها سماعات، ويُصدق المؤلف القراءة كتابةً، ويُصادِق على السند، وهذا ما يُسمى السماع، ويُجمع على السماعات، وتُسمى النُسخة المسوعة أو المروية، ثم نُسخة كُتبت بعد عصر المؤلف وليس عليها سماعات، وهناك اعتبارات أخرى تجعل بعض النُسخ أولى من بعض في الثقة كصحة المتن، ودقة الكاتب, وقلة الإسقاط، وإذا كان بين أيدينا نُسختان: نُسخة قديمة كثيرة التصحيفات، والتحريفات, والنُقصان، وأخرى حديثة لكنها صحيحة, فالأولى الاعتماد على الحديثة الصحيحة؛ لأن سلامة النُسخة الحديثة يكون راجعاً إلى كونها مكتوبة بخط ناسخ مُحقق له دراية فأصلح الخطأ وقومه أثناء عملية النَسخ، وقد تكون النُسخة الحديثة منقولة عن نُسخة أخرى قديمة صحيحة، وتسَرب إليها التلف[2]، أي أنه إذا تعارضت نُسختان، إحداهما: قديمة كثيرة التصحيف والنُقصان، والأخرى: حديثة تغلب عليها الصحة والسلامة من التصحيف والنُقصان، فالإعتماد يكون على الحديثة[3]، وينبغى لناشر المخطوط أن يُعنى بإعجام حروفه غير المُعجمة، أما شكل الكلمات فمعناه: وضع الحركات كالسكون والشدة والهمزة والوصلة فى أماكنها، مع الإلتزام بالإختصارات والرموز الخطية، التي تكون فى العادة جارية على الكلمات والجُمل المُكررة كثيراً، الترضى والترحم والإنهاء والإخبار والتحديث والإنباء، مثل: رحه تُعنى: رحمه الله، تع تُعنى تعالى، رضه تُعنى رضى الله عنه، ع تُعنى عليه السلام، اهـ تُعنى انتهى أو أنهى، الخ

---

[1]- آل الشيخ، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (المتوفى: 1293هـ): مرجع سابق، ص ص20، 21.

[2]- الطويل، السيد رزق: مرجع سابق، ص201، وأنظر: مجلة المورد "أمالي مصطفى جواد (المتوفى 1969م): فن تحقيق النصوص.– مج 6، ع 1، 1977م "، ص120.

[3]- المرجع السابق: ص120.

تُعنى إلى آخره، ثنا تُعنى حدثنا، أنا تُعنى أخبرنا، انبا تُعنى أنبأنا، وكذلك الإلتزام بالعلامات والإشارات والأقواس والخطوط والنقط كوضع الفاصلة أى: الواو المقلوبة، وعلامتي الإستفهام والتعجب، والفصل بالخطين القصيرين الأفقيين، والحصر بين القوسين، أو القويستين المضاعفتين، أو الحاصرتين، أو العُضادتين، وغير ذلك مما يُضاف إلى المكتوب والمطبوع لإيضاحهما كالتكذية أى: قول: كذا، وتفصيلهم كالتالي: القوسان المنقوشتان لحصر الآيات مثل: *....*، القوسان الكبيران لحصر رقم الصفحة أو المخطوط، أو رقم الورقة، وهو الغالب فى الإستعمال، فوجه الورقة يُكتب له مع الرقم: و، والظهر يُكتب له مع الرقم: ظ مثل:...و،... ظ، القوسان الصغيران المُضاعفان لحصر أسماء الكُتب والنصوص المنقولة مثل: "..."، الحاصرتان كالسبعتين المُحرَفَتَين لحصر ما يُضيفه الناشر من عنده حرفاً كان أو كلمة، أو جُملة يقتضيها السياق مثل: <...>، والعُضادتان لحصر ما يُضاف من نصوصأخرى مثل: [...]، والخطان الأفقيان القصيران لحصر الجُمل المُعترضة كجُمل الدُعاء مثل: –.... –، والخطان القصيران العموديان المُتقابلان لحصر ما يُضاف من نُسخة أخرى غير النُسخة المُعتمدة للطبع مثل: ا...ا، وكذا: محصورة بين قوسين كبيرين تُشير إلى المُستبهم قراءته، فيُثبَت كما ورد، والبعض يضع علامة الإستفهام أيضاً بدلاً من ذلك، والنُقطتان المُتراكبتان للشرح والقول، بشرط أن يليهما القوسان المُضاعفان الصغيران، والحواشي والمُلحقات تحتوي على إختلاف النُسخ وإختلاف النصوص، وتحوي تعليقات إيضاحية وإكمالية وغير ذلك من المصادر والمراجع المُعتمد عليها، وتُشرح الكلمات الغريبة والمُصطلحات المجهولة بتعليقات كافية فى إفهام القارىء المعنى المُراد، وقد توجد في بعض الكُتب استدراكات من الناسخ، كتبها العلماء الذين قرأوا الكتاب، أو المُقابلون بين نُسخته الجديدة ونُسخته القديمة، وعلي المُحقق أن يُميز بين المُستدركات التى هى من صميم الكتاب ومتنه، والتعليقات التى بين آراء قُراء الكتاب، وتوجد أحياناً فى أوائل الكتاب أو أواخره إجازة بروايته عن مؤلفه، أو عن رواية عنه، مع إثبات قائمة سماعات، يعترف بها المؤلف، أو الراوى بسماع فُلان أو فُلان أو غيرهما اعترافاً خطياً، فتلك الإجازة وتلك السماعات لها فوائدها التاريخية، وصحة الكتاب ومبلغ الإعتماد عليه، وقواعد النشر الحديثة تُوجب على الناشر صُنع فهارس لمواد الكتاب ولأبوابه وفصوله وأسماء الناس والأمكنة والأجيال

أى: الأمم، والطوائف، والقبائل، والفرق، ويتم كل ذلك من أجل تيسير الإستفادة، وأغلب الفهارس تكون على حسب حروف المُعجم، وتحقيق اسم الكتاب يكون بالدراسة الداخلية والخارجية، أو بهما معاً، والدراسة الداخلية: هى إنطباق موضوع المُسمى على الاسم، أما الدراسة الخارجية: هى البحث عن اسم الكتاب فى فهارس الكُتب القديمة[1].

. بعض إصطلاحات تحقيق النصوص:

نَصّ: جمع نُصوص، وهو ما لا يحتمل إلاّ معنًى واحدًا، ولا يَحتملُ التأويل، وهو صِيغة الكلام الأصليَّة كما وردت من المؤلّف، أي نشر نص الوثيقة أو المَخطوطة بنصِّها حرفيًّا، بدون أدنى تغيير نصًّا وروحًا[2]، والنصوص: جمع نص، وهو فى الأصل مصدر بمعنى: الرفع والاسناد إلى الرئيس الأكبر، ثم نُقل من المصدرية إلى الإسمية، ولذلك جمع علي: نُصوص، والنَص أيضا التعيين، ونص القرآن والسُنة: هو ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام[3].

البياض: هو الفراغ الذي بين كلمتين في جُملة واحدة؛ حيث لا يتم معناها إلا بملء ذلك الفراغ، وهذا يُبَيِّنُ مدى تأثير البياضات على القارئ وعلى النص، ويُبين أن ملء البياضات مسألة أساسية في تحقيق النصوص ، وأسباب وجود البياضات في النصوص المَخطوطة والمَطبوعة أسباب عديدة، منها ما يتعلق بالمُصَنِف الأصلي للنَص، مثل الحافظ بن حجر، كان يكتب من الذاكرة أحيانًا بدون مصادر مكتوبة أمامه، ولهذا لا تُسعفه الذاكرة فيضطر إلى ترك بياض على أن يملأه فيما بعد حينما تُسعفه الذاكرة[4].

التّصحيف والتّحريف: يدلّ الأصل (صح ف) على انبساط في شيء وسَعَةٍ، ومنه الصَّحِيفُ، وهو: وجه الأرض، والصّحيفة؛ وهي الَّتي يُكتب فيها، ويدُلّ الأصل (ح ر

---

[1]- المرجع السابق: ص122 – 126.

[2]- عمر، أحمد مختار عبد الحميد (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل: معجم اللغة العربية المعاصرة.– ط 1، ج 3.– القاهرة: عالم الكتب، 1429 هـ/2008 م ، ص2221.

[3]- مجلة المورد: مرجع سابق، ص119.

[4]- الباكستاني، أبو الأشبال صغير أحمد شاغف البهاري: إتحاف القاري بسد بياضات فتح الباري.– ط1.– الرياض: دار الوطن للنشر، 1420 هـ/1999 م، ص6.

ف) على معانٍ؛ منها: الانحراف عن الشّيء، والعدول عنه، ولا يكاد يُفرّق كثير من القُدامى بين مفهومي التَّصحيف والتَّحريف في الاصطلاح؛ فيجعلونهما مُترادفين، والتَّصحيف: الخطأ في الصَّحيفة بأشباه الحروف، وأصله كما قال المعرّيّ: أن يأخذ الرّجل اللّفظ في قراءته في صحيفة؛ ولم يكن سمعه من الرّجال؛ فيُغيّره عن الصّواب، وثَمَّةَ من فرَّق بين التّصحيف والتَّحريف، ولعلّ أوّل من نصعليه بن حجرٍ حين قال: إن كانت المُخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخطِّ في السِّياق؛ فإن كان ذلك بالنّسبة إلى النّقط فالمصحَّف، وإن كان بالنّسبة إلى الشّكل فالمحرَّف، وقد استقرّ الرّأي عند جمهرة العلماء المُتأخّرين على هذا المفهوم، فالتّصحيف – عندهم – خاص بالتّغيير في النَّقْطِ في الحروف المُتشابهة، كالياء والتّاء والثّاء، والجيم والحاء والخاء، والدّال والذّال، والرّاء والزّاي، وأمّا التّحريف فهو خاصبتغيير شكل الحروف المُتقاربة، كالدّال والرّاء، والدّال واللاّم، والنّون والزّاي، وممّا لا شكّ فيه أنّ التّصحيف والتّحريف يُؤدّيان إلى تغيير أصل الكلمة، ويُؤدّي هذا التّغيير إلى تداخل الأصول[1].

التفليق: جنسان مُوجب ومنفي، فالمُوجب يدل على معنى الكُلية، والمنفي يدل على معنى العدم المُطلق، ويُعبر عن هذا المعنى بعطف ضدين على بعضهما، ولهذا سُمى بالتفليق، لأن المعنى يُفلق إلى فِلقين منها القول: "بين الخواصمن العرب والعوام" أى كلهم، ومن المنفى"ما علمت أن ملياً ولا ذمياً" أى ما علمت أن أحداً من الناس[2].

الإرجاع: هو تعيين الموضع الواحد من الكتاب بحيث يجده المُراجع بسهولة وسُرعة، فلابد لمن يُريد أن يُعين موضعاً من هذا الكتاب من ذكر المُجلد والصفحة، وإذا كانت الصفحة طويلة فلابد من ذكر عدد الأسطر؛ ولذلك يُوضع بجانب السطور أعدادها، والمُتبع وضع5، 10، 10 أو 3، 6، 9[3].

---

[1]- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم.– ط1، ج2.– المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي، 1422هـ/2002م، ص ص737، 738.

[2]- برجشتراسر، جوتهلف: أصول نقد النصوص ونشر الكُتب، أعدها وقدم لها محمد حمدي البكري، إشراف ومُراجعة حسين نصار.– ط3.– القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2010م، ص66.

[3]- المرجع السابق: ص106.

الوجادة: هى أن يجد المرء حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده، والوجادة ليست باب الرواية، وإنما هى حكاية عما وجده فى الكتاب[1].

الأرقام أو الإلحاق أوالتعقيبات: كان من عادة الأقدمين ألا يُرقموا الصفحات, واستبدلوا بذلك عملية التصفيح, وذلك بأن يُثبت الكاتب في آخر الصفحة "في هامشها" أول كلمة في الصفحة التالية، أو يُثبت آخر كلمة في الصفحة السابقة في أول الصفحة التالية؛ وذلك ليتمكن من تسلسل صفحات الكتاب في غير ما حاجة إلى الترقيم[2]، وتضم الخزانة الوطنية بباريس نُسخة من كتاب "تاريخ الملوك والأمم" للأصمعي نُسخة بن السّكيت عام (243هـ) عليها تعقيبات، ونُسخة من كتاب " المدخل الكبير في علم أحكام النجوم" لأبي معشر البلخي، عليها علامة التعقيبة نُسخت عام (325هـ)، وتحتفظ الخزانة الظاهرية بدمشق بنُسخة من ديوان الفرزدق عليه تعقيبة نُسخت عام (331هـ)[3].

علامات الترقيم: لم يعرف القُدماء علامات الترقيم، ولكنهم عرفوا ما يُقابل بعضها كالدائرة فى مُقابل النُقطة للفصل بين حديثين أومسألتين مُختلفتين[4].

الضبط: بمعنى عملية تقويم النصوالتأكد من صحته، وضَبَط الكتاب ونحوه: أصلح خلله وشكله، وضَبْط الكتاب بمعنى: تقويمه وتصويبه، مأخوذ من الضبط والرواية الشفوية[5].

التحرير: هو مُرادف للفظ الضبط؛ إذ يُراد به تأكيد الكتابة والتأكد من صحتها أيضاً، وهو تحرير الكتاب من العناصر الزائفة والدخيلة التي حُشرت بمرور الزمن فيه[6].

المُقابلة: هي مُقابلة نُسخ الكتاب المُختلفة بعضها على بعض , من أجل ضبط النص وتصحيحه[7].

---

[1]- الطرابيشي، مطاع: فى منهج تحقيق المخطوطات.– ط1.– دمشق: دار الفكر،1983م، ص27.

[2]- الطويل، السيد رزق: مرجع سابق، ص228.

[3]- مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث: صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد "دلائل تقدير عمر المخطوط: إياد خالد الطبّاع.– ط1.– الإمارات العربية المُتحدة: مركز جمعة الماجد، 2001م، ص ص320، 321".

[4]- العمري، ليلى توفيق: جهود القدماء والمحدثين فى وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربى.– ط1.– عَمان: دار غيداء، 2008م، ص90.

[5]- السيد رزق الطويل: مرجع سابق، ص192.

[6]- المرجع السابق: ص192.

[7]- المرجع السابق: ص192.

الفهارس: الجمع: فهرس، وهي كلمة فارسية مُعربة، وهي تُعني الكتاب الذي تُجمع فيه أسماء الكُتب، واستُخدمت بهذا المعنى لدى العرب في القديم؛ فرأينا بن النديم يُؤلف كتاباً سماه (الفهرست)، ثم صارت الكلمة تُطلق على السِجل الذي يُسجَل فيه أسماء الكُتب، أو عناوين الموضوعات، أو أسماء الأعلام، ويُطلق عليها أحياناً الكشاف، والفهارس هي مفاتيح الحقائق الكامنة بين دفتي الكتاب، عن طريقها يُمكن الوصول إلى المعلومة بسهولة وسرعة، وبدونها يحتاج القارئ إلى وقت وجهد كبيرين للوصول إلى المعلومة، وقد لا يصل إليها، وتُعد كتب التراجم والبُلدان والمَعاجم دليلًا على معرفة العرب بها، أما المُستشرقون فقد توسعوا في هذا المجال توسعًا واضحًا، وتنوعت أنواع الفهارس لديهم لتشمل الأعلام، والبُلدان، والشعر، والأيام، والأمثال، وتبعهم الباحثون والمؤلفون العرب في ذلك، بل زادوا عليهم كثيرًا[1].

الإبرازات: من المُلاحظ على ما ورثناه من مخطوطات , أن منها ما أخرجه مُؤلفه وكتبه عدة مرات، كما في كتاب التنبيه والإشراف للمسعودي (346هـ)؛ حيث جاء في آخره: "وكان سلف لنا قبل تقرير هذه النُسخة نُسخه على الشطر منها في سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، ثم زدنا فيها ما رأينا زيادته وكمال الفائدة به، فالمُعول من هذا الكتاب على هذه النُسخة دون المُتقدمة"؛ لذا ينبغي للمُحقق أن يطلع على إخراجات الكتاب , إذا كان له أكثر من إخراج [2].

الإجازة: يُقصد بها توثيق نسبة المخطوط إلى مُؤلفه , إذ إن المخطوط بعد اختباره بالسماع أو الإقرار يُعد سليم ومُطابق لتصنيف المؤلف معنىً ومبنى، وهي مأخوذة من إجازة الرواية التي تُعني الإذن برواية الحديث لثقة المُجيز في علم المجاز وأمانته، وإجازة المخطوط من المُصَنِف تُعد من أعلى درجات التوثيق، وأحيانًا يُكتب على المخطوطة إجازة لها , وإجازة لروايتها لثقة المُصَنِف في الراوي، والإجازة تعتمد على أمرين هما: الإقراء والسماع [3].

---

[1]- مناهج جامعة المدينة العالمية: مرجع سابق، ص: 371.

[2]- الطويل، السيد رزق: مرجع سابق، ص228.

[3]- المرجع السابق: ص221.

فنّ تحقيق النصوص: إعادة تكوين النص الأصليّ بِناءً على الأدلَّة المُختلفة التي استمدَّها المُحقِّق من المخطوطات الأصليّة للنصّ، كما أنّه عرض لهذه الأدلّة بحيث يستطيع القارئ أن يتحقَّق من حُجيَّتها[1].

تحليل النَّصّ: مُحاولة لقراءة العمل قراءة فاحصة تتناول أجزاءه تفصيلاً [2]

التحقيق عند الأقدمين:

إن ما يُسمى اليوم تحقيقاً ليس إلا استمراراً للرواية القديمة فى إهاب جديد، وقد يبدو هذا الأمر من الوضوح بدرجة لا يحتاج معها إلى دليل أو بُرهان[3]؛ حيث وجودت المُعارضة (المُقابلة) زمن النبي صلى الله عليه وسلم بِناء على ما ذكره زيد بن ثابت حين قال: كُنت أكتُب الوحي عند رسول الله وهو يُملي علىّ، فإذا فرغت قال اقرأ فأقرأه فإن كان فيه سقط أقامه، واحتاط المُحَدِّثون في مسألة رواية الحديث، ولم يجوزوا للراوي أن يُحدِّث إلا بما تحقق أنه الصواب[4]، وفي وقت مُبكر مُنتصف القرن الثاني الهجري نلحظ أن بن المُقفع قد نقل في بعض المواضع عن حكيم أو كتاب لم يُشر إليه مُراعاة للأسلوب الذي اعتمده، ثم عاد فنقل عنه مُستعملاً لفظة: "وقال " كأنه سبق له ذكره، والذي استظهره غير ظاهر، وكثير من كلام بن المقفع صَدَّرَه بهذه الكلمة، وتلك طريقة مألوفة لدى المُتقدمين، وقد يكون من تصرف النساخ[5]، وفى القرن الرابع الهجرى نجد أبى عمر الزاهد فى إملائه كتابه "الياقوت" ابتدأ إملائه على الطُلاب ارتجالاً من غير كتاب ولا دستور إلى أن انتهى إلى آخره، وأخذ تلاميذه يقرأون عليه الكتاب وهو يزيد ويُنقح فيه، ثم جمع الناس على قراءة نُسخة من نُسخهم تعود إلى تلميذه أبي إسحاق الطبري لتكون أصلاً، فقرأها عليهم، ثم زاد فيها بعد ذلك زيادات جديدة أثناء قراءته[6]

---

[1]- عمر، أحمد مختار عبد الحميد (المتوفى: 1424هـ): مرجع سابق، ص2221.

[2]- المرجع السابق: ص2221.

[3]- الطرابيشي، مطاع: مرجع سابق، ص27.

[4]- الحلبي، نور الدين محمد عتر: منهج النقد في علوم الحديث.– ط3.– دمشق: دار الفكر، 1418هـ/1997م، ص222.

[5]- ابن المقفع، عبد الله (المتوفى: 142هـ): الأدب الصغير، قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وائلُ بْنُ حَافِظِ بْنِ خَلَفٍ.– الإسكندرية: دار ابن القيم بالإسكندرية، [د.ت]، ص50.

[6]- العمري، ليلى توفيق: مرجع سابق، ص72، 76.

ومما يُدعم الرأي بأن العرب سبقوا إلى التحقيق بمعناه المعروف العثورعلى مخطوطة ضمن مخطوطات لايدن العربية بعنوان الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن بن عيسى الهمذانيّ (المتوفى: 320هـ/ 922م) بخط عالم بغداد موهوب بن أحمد بن محمد بن خضر الجواليقيّ (المتوفى: 539هـ/ 1144م)، وهذه النُسخة لم تُستعمل في الطبعات العديدة للكتاب مع أنها قُوبلت وصُححت على نُسخة بخط بن خالويه نفسه وعلى نُسخة سماها الجواليقيّ «نُسخة أخرى» إضافة إلى ذلك فإن الجواليقيّ قابل هذه النُسخة مع النُسخة التي نقل منها وأصلح كل خطأ حدث فيها وعلق عليه في الحاشية، وهذا الشيء كان معهود ومعروف عند العرب، وهو ما سُمى«المُقابلة»،وما فعله الجواليقيّ قبل ما يقرُب من تسعة قرون هو بالضبط ما نفعله الآن، وهذا العمل يدور حول تجميع النُسخ المخطوطة لأى كتاب ومُقابلتها مع بعضها وبالتالي إخراج نصموثوق صحيح منها[1].

واعتاد العرب في البداية عند نشر مخطوطة عدم ترك مجالاً لا للهوامش ولا للحواشي، ولكن الناس شعروا بالحاجة إلى هذا الفراغ لإثبات الهوامش والحواشي، ولذلك إصطلحوا على أسلوب يُغني عنهما ظهر في بداية القرن السابع الهجري عندما أخذ المؤلفون يُدْرِجون في المتن ذاته بقولهم: تنبيه أو فائدة أو تعليق أو بيان أو حاشية، وفي أحيان قليلة استعملوا تعابير أخرى مثل: مُهم يتعين هَهنا، أو إشارة لطيفة، أو مبحث شريف[2].

وقد حدد عُلماء الحديث تحقيق النصوص فى سبعة أُسس رئيسة ومنها فروع كالتالي: مُقابلة النُسخ "المعارضة – العرض"، إصلاح النص(علاج النقصمن تخريج وإلحاق – علاج الزيادة من حك ومحو وضرب – علاج المكرر – علاج الخطأ من تصحيح وتضبيب وتمريض – علاج اللحن)، ضبط النص(النقط والشكل – ضبط الحروف المُهملة – ضبط الألفاظ المُشكلة)، صُنع الحواشي، اصطلاحات الكتابة

---

[1]- ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد (المتوفى: 580هـ): الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي.– ط 1.– القاهرة: دار الآفاق العربية، 1421هـ/2001م، ص34.

[2]- روزنثال، فرانز: مناهج العُلماء المُسلمين في البحث العلمي: ترجمة وحقيق أنيس فريحة، وليد عرفات.– ط4.– [د. م]: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 1983م، ص111.

(الفصل بين الحديثين – الرمز للألفاظ المُكررة فى الإسناد – الفصل بين الإسنادين – رموز مُصنفات الحديث – الإشارة إلى الرموز فى فاتحة الكتاب)، قواعد الكتابة، آداب الكتاب والكتابة (آداب البَسملة والصلاة والسلام على رسول الله – إعارة الكتاب – التحذير من غلول الكتاب – ذكر اسم الشيخ والسماع والتاريخ – عدم الإصطلاح بما لا يعرفه الآخرون – حفظ الكتاب – عدم جواز إصلاح كتاب غيره دون إذنه)، ويكون علاج النقص بإثبات ما سقط من الكتاب فى حواشيه باستخدام خطاً صاعداً من موضع السقوط ثم حَنيَه بين السطرين إلى جهة الحاشية التى يُكتب فيها اللحق والكتابة تكون صَاعدة لا نازلة، وفى النهاية تُكتب كلمة صح، وعلاج الزيادة (الكشط أو المحو أو الضرب) كان يُفضل الضرب على الحك أو البشر أو المحو؛ لأنه لا يُحرك تُهمة ولا يُفسد الورق، والمحو بالإصبع أو بخرقة دون سَلخ أولى من الكشط ، وذَكَرَ أن صور الضرب مُتعددة منها: أن وضع خط فوق الحروف مُنفصلاً عنها، مُنعطفاً طرفاه على أول المُبطل وآخره، أو أن يَكتب فوق أوله لفظة (لا) أو لفظة (من)، وفوق آخره لفظة(إلى)، أو أن يَكتب فى أول الكلام المُبطل وفى آخره نِصف دائرة، وإن ضاق المحل جعله فى أعلى كل جانب، أو أن يَكتب فى أول المُبطل وفى آخره صفراً عبارة عن دائرة صغيرة، وإذا ما ضرب على شيء ثم تَبين بعد ذلك أنه كان صحيحاً، وأراد إعادة إثباته كتب فى أوله وآخره (صح) صغيرة، وإذا تكررت كلمة أو أكثر سهواً، ضُرب على الثانية، ومن المُمكن أن يُبقي على أحسنهما وأوضحهما صورة، وفى حالة وجود محلاً للشك عند المُطالعة، وكان قد صَححه وضَبطه فى الكِتاب، يُكتب عليه (صح) صغيرة، ويُسمى التصحيح، وفى حالة ما وقع فى النُسخ وهو خطأ يُكتب عليه (كذا) صغيرة، أى: هكذا رأيته، ويُكتب فى الحاشية (صوابه كذا) إن كان متأكداً منه، أو (لعله كذا)، إن غلب على ظنه أنه كذا، وما أُشكل عليه ولم يظهر له وجهه يمد عليه خطاً أوله مثل الصاد، ولا يُلصق بالكلمة؛ كيلا يُظن ضرباً، وصورته(صـ)، ويُسمى التضبيب أو التمريض، ويُستعمل فى الكلام الذى صَح من حيث النقل، غير أنه فاسد لفظاً ومعنى أو ضعيف أو ناقص، كأن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذاً أو مُصحفاً، فإن صح بعد ذلك وتحققه هو أو غيره يصلها بحاء فتُصبح (صح)، أو يكتب الصواب فى الحاشية، وعلاج اللحن الذي هو الخطأ فى الإعراب، هناك من رأى إبقاءه وعدم

تقويمه، ومنهم من رأى إصلاحه، واتفق عُلماء الحديث كذلك على ضرورة أن يُعجم المُعجَم، ويُشكل المشكِل، ويُضبط المُلتبس، ويُتفقّد مواضع التصحيف، وبالنسبة للحواشي، فمن المعروف أنها لا تكون من صُنع المؤلف عادة، ويُكتب فى الحاشية التنبيه والتفسير والفوائد، واختلاف الضبط، واختلاف النُسح، ولا يُخرج له خط لئلا يُشتبه باللّحق، ويُظن أنه من الأصل نفسه، ولا يُكتب فى آخر ذلك (صح)، ولِصُنع الحواشي طُرق مُتعددة منها: أن يُكتب فى أول المكتوب فى الحاشية: حاشية أو فائدة، أو يُكتب فى آخره، واستَعمل كتبة الحديث الرمز للألفاظ المُكررة فى الإسناد، واختصر بعضهم قال الواقعة بالإسناد بـ(ق)، واستعملوا الرموز لمُصنفات الحديث مثل: استعمالهم (خ) للبخارى، و (م) لمسلم، و (ت) للترمذى، ولتبيان نهاية الإقتباس[1]يقولون:هذا كلام فُلان، انتهى ما ذكره فُلان، آخر كلام فُلان، واختصر المُتأخرون ذلك برسم (اهـ)، واستحسنوا كتابة الأبواب والفصول باللون الأحمر؛ لأنه أظهر فى البيان وفى فواصل الكلام، وأخبروا أنه ينبغي الكتابة على طريقة واحدة؛ حتى لا يصعب على القارىء استخراج المقصود[2].

. نماذج من التحقيق عند الأقدمين:

مخطوطة البكري(المتوفى: 487هـ): صَرح البكري في غالب مخطوطته بالمصادر التي استعملها الى حدّ أنه من الميسور اعداد قائمة في مؤلفيه المُفضلين، واستثمر بعض المصادر استثماراً مُطولاً، واقتبس من بعضها اقتباسات مُتواضعة تحوم حول مواضيع مُحددة، ومنها ذِكر اسم الطبري مُنذ الأسطر الأولى لكتاب المسالك ويُكرر ذِكره خلال القسم الأول خاصة في الفصل المُتعلّق بالأنبياء وملوك الفُرس وملوك اليَمن، وفي فقرات مُتعددة مُخص صة لمدن أو بلاد مثل كرمان والمدائن، وتوجد أمثال هذه الاستشهادات في حوالي (130) فقرة تبدأ بإحدى العبارات التالية: الطبري – أبو جعفر– محمد بن

[1]- مجلة معهد المخطوطات العربية: محمود المصري، مرجع سابق، ص46–58. وأنظر: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث: مرجع سابق، ص306.

[2]- مجلة معهد المخطوطات العربية: محمود المصري، مرجع سابق، ص59،61.

جرير– أو بحرف: ط فقط ، ويستشهد بالمسعودي أكثر من الاستشهاد بالطبري، والمسعودي هو المَصدر الأساسي في العديد من الفقرات، وفي العموم فإن حوالي (330) فقرة تُعدّ مُقتبسة من المسعودي بصورة موجزة، وعندما يذكره صراحة فإنه يذكره بالصيغ التالية: المسعودي، أو أبو الحسن أو بحرف: س، وبالإضافة إلى هذين المصدرين الأساسيين فإن البكري استعان بالعديد من المصادر الأخرى؛ حيث استشهد بكتاب المعارف لابن قُتيبة حوالي عشرين مرة في الفصل المُتعلّق بالأنبياء ويَرمز اليه عندما يذكره بحرف: ق، ويستشهد في نفس هذا الفصل بأبي حفص القرظي[1]، وبالصفحة الأولى إشارة إلى أن المخطوط هو الجزء الثاني من المسالك، وهذه الاقتباسات المُتعددة عن مُتقدميه منها ما هو نقلاً حرفياً، ولكنه في الغالب يختصرها ويُغيّر ترتيب الكلمات والجُمل ويُعوض الكلمة بمُرادفها، وقد يَمزج بين مصادر مُختلفة ويؤلف نصاً جديداً بالاضافة إلى أن بعض الأقسام منقوصة واختُصرت إلى حدّ أنها أصبحت مُبهمة[2].

. القاضي بن عياض اليحصُبي (479 – 544 هـ): قال القاضي بن عياض فى كتابه " مشارق الأنوار": أن المُتأخرين قد تساهلوا في الأخذ والأداء حتى أوسعوه إختلالاً، ولم يألوه خبالاً فنجد الشيخ المسموع بشأنه وثنائه، يتكلف الناس مشاق الرحلة إليه ويتناوبون الأخذ عنه، وحضوره كعدمه، لأنه لا يحفظ حديثه، ولا يتقن أداءه وتحمّله، ولا يُمسك أصله، بل يُمسك أصل سواه، وربما كان معه من يتحدث معه، أو غدا مُستثقلا نوماً، أو مفكراً فى شئونه حتى لا يعقل ما سَمِعه، ولعل الكتاب المقروء لم يقرأه قط ولا علم ما فيه إلا في نوبته تلك، أو يكون بعض مُتساهلى الشيوخ قد ناوله كُتباً لا يعلم سوى ألقابها، أو أتته إجازة فيه من بلد سحيق، أو اشترى كُتباً واكتفى بأن وجد عليها أثر دعوى المُقابلة والتصحيح، والآخذون عن ذلك الشيخ يتساهلون كذلك، فلا يضبطون ما يكتبون،وقد يتشاغلون أثناء السماع بمُحادثة الجُلساء، وربما حضر مجلس الشيخ صبي، فيَعتَدون بصحة سماعه، إلى غير ذلك من ألوان تساهل الأخذ والمأخوذ عنه، ثم قال: إن أكثر

---

[1]- البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الأندلسي (المتوفى: 487هـ): المسالك والممالك.– ج1.– [د. م]: دار الغرب الإسلامي، 1992 م، ص ص17، 18.

[2] -المصدر السابق، ص25،31، 32.

سماعات الناس فى عصره وفى أزمان كثيرة من قبله كان بهذه الطريقة، ولذلك كثر فى الكُتب التغيير والفساد، وشاع التصحيف والتحريف، وذكر أنه قد جَوّد كتاب الجياني المُسمي "تقييد المهمل "، ولكنه اقتصر على ما تعلق بالأسماء والكنى والأنساب والألقاب، دون ما فى المتون من تغيير وتصحييف وإشكال، ورتَب الكلمات التى عرض لها على ترتيب حروف المُعجم المعروف بالمغرب العربي، ولم يكتفى بترتيبها على ذلك بحسب حرفها الأول فقط، بل رتبها كذلك بحسب الحرف الثاني والثالث أيضاً، وبدأ فى أول كل حرف بالألفاظ الواقعة فى متونه فأتقن ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف ولا إبهام، فإن كان في اللفظ إختلاف نبه عليه، وبين الصواب من الخطأ، وميز الراجح من المرجوح، بنصمن سبقه من العلماء، أو باجتهاده وتحقيقه هو، ثم ذكر أنه ترجم فصلاً فى كل حرف على ما وقع من الأسماء التى كثر تصحيف الرواة فيها، ونبه معها على أشباهها، ثم عطف على ما وقع فى الإسناد من النص على مُشكل الأسماء والألقاب والأنساب والكنى المُبهمة، وذكر فى آخر كل فصل ما جاء فيه من تصحيف ونبه على صوابه، وشرح ما دعت الضرورة إلى شرحه من غريب ألفاظ المتون دون إفراط أو تفريط، ثم ذكر أنه قد شذت عن الأبواب نُكت غريبة مُهمة لم تَضبطها تراجمها، لكونها جُمل كلمات يضطر القارىء إلى معرفة ترتيبها وصحة تهذيبها، إما لما دخلها من التغيير أو الإبه،،ام أو التقديم أو التأخير، أو أنه لم يفهم المُراد بها إلا بعد إعراب كلماتها أو سقوط بعض ألفاظها، أو تركه على جهة الإختصار ولا يفهم المراد إلا به، فأفرد لها آخر الكتاب ثلاثة أبواب: أولها فى الجُمل التى وقع فيها التصحيف، وثانيها: فى تقديم ضبط جُمل فى المتون والأسانيد، وتصحيح إعرابها، وتحقيق هجاء كتابها، وشكل كلماتها، وتبيين التقديم والتأخير اللاحق لها، وثالثها في إلحاق ألفاظ سقطت من الأحاديث أو من بعض الروايات، أو بُترت إختصاراً، وفي كتابه "كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"، حدد فيه أنواع الأخذ وأصول الرواية بثمانية ضروب هى: السماع من لفظ الشيخ، القراءة عليه، المناولة، الكتابة، الإجازة، الإعلام للطالب بأن هذه الكُتب روايته، وصيته بكتبه له، الوقوف على خط الراوي فقط، ثم فَصّل القول على هذه الضروب ضرباً ضرباً، وبيّن أقسامها وماز صحيحها من سقيمها، وضم فيه إلى أقوال المشارقة أقوال المغاربة والأندلسيين التى تلقفها من الشفاه، أو أخذها من

المُصنفات، واستوفى الكلام فى الجزء الخاص بالإجازة، ونقل فى تضاعيف كلامه نصوصاً من كُتب أهل الفقه وغيرهم، وعقد باباً فى تحقيق التقييد والضبط والسماع، وأعقبه بباب فى التقييد بالكتاب والمُقابلة والشكل والنقط والضبط، ثم باباً فى التخريج والإلحاق والنقص بأن وضع خطاً بموضع النقص صاعداً إلى تحت السطر الذى فوقه، وأخبر أن الحكم المُستنصر بالله كان فى قصره "بيت للمُقابلة والنسخ"، وتحدث عن التصحيح والتمريض والتضبيب والحك والشق والمحو، وإختلاف العُلماء فى الحروف المُكررة أيهما أولى بالضَرب، وعقد باباً فى إصلاح الخطأ وتقويم اللحن وإختلاف العُلماء فى ذلك، وفى باب ضبط إختلاف الروايات رأى أن: تكون الرواية الأم هى التى تُوضع أولاً، ثم ما كان من زيادة في الأخرى أُلحقت، أو من نقصأُعلم به، أو من خلاف خُرّج فى الحواشي، ووضَع على ذلك كله علامة صاحبه من اسمه أو حرف منه للاختصار، وحذّر من إغفال ذلك عند التقييد رُغم كثرة العلامات واختلاف الروايات في أول دفتره أو على ظهر جزئه أو آخره، والتعريف بكل علامة لمن هذه؛ لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن وكبر السن، وإختلال الذهن، فتختلط عليه روايته، ويُشكِل عليه ضبطه، ومن الصواب ألا يتساهل الناظر فى ذلك ولا يُهمله،فربما إحتاج إلى تخريج حديث أو تصنيف كتاب فلا يأتى به على رواية من يُسنده إليه، إن لم يحتاط لذلك، فيكون من جُملة أصناف الكاذبين [1].

. أبي طاهر الأزدي السلماسي (المتوفى: 550هـ): في مخطوطة منازل الأئمة الأربعة لأبي طاهر الأزدي يُثبت الناسخ أنه انتهى من نسخها يوم الأحد ثالث عشر ربيع الأول من شهور سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة، والمخطوطة قد كُتبت إذن في بداية القرن التاسع الهجري، واعتاد ناسخها: ضَبط بعض الكلمات بالشكل، ولحق السقط أو التصويب أو التوضيح أو التعليق بالهامش مع وضع إشارة تدل عليه، وفَصَلَ بين

[1]- اليحصُبي، القاضي عياض بن موسي (479 – 544 هـ): الإلماع إلي معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق السيد أحمد صقر.– ط1.– القاهرة: دار التُراث، 1970م، ص10 – 27.

العبارات والآثار والروايات الواردة في الكتاب بدائرة مُغلقة وفي داخلها نُقطة، مما دل على أن هذه النُسخة قد عورضت بعد الفراغ من كتابتها [1].

ابن الصلاح (المتوفى: 643هـ): عُدّ كتاب بن الصلاح من بدايات الكتابات في علم تحقيق النصوص وتوثيق المرويات، ولا يزال مُتفرداً بخصائصه التي تتصل بهذا الموضوع، ولعل بن الصلاح عنى ذلك بقوله: "كتاب معرفةَ أنواعِ علمِ الحديثِ، هذا الذي باحَ بأسرارِهِ الخفيَّةِ، وأحكمَ معاقدَهُ، وقعَّدَ قواعدَهُ، وأنارَ معالِمَهُ، وبيَّنَ أحكامَهُ، وفصَّلَ أقسامَهُ، وأوضحَ أصولَهُ، وشرحَ فروعَهُ وفصولَهُ، وجمعَ شتاتَ علومِهِ وفوائدَهُ، وقنصشواردَ نُكتِهِ وفرائدَهُ "، وأهم سمات منهج بن الصلاح إتيانه بالتعريفات للأنواع التي هو بصدد توضيحها، وتعقيباته عَلَى بعض اختيارات العُلماء، مثل تعقيبه عَلَى اختيار بعض المغاربة تفضيل صحيح مُسْلِم عَلَى البُخَارِيّ، ولَمْ يُهمل أقوال من سبقه إهمالاً كلياً، وإنما كان يوردها ثُمَّ يزيد عليها ما رآه مُكملاً لما رمى إلى إيضاحه فكراً أو تطبيقاً، وبعد أن بيَّن حُكم الأحاديث التي يوردها الحاكم في المستدرك بأنها إن لَمْ تكن صحيحة فهي حسنة، إلاَّ أن تظهر فيها علة تُوجب ضعفها، وبعد أن نقل عن الخطيب جواز كتابة طباق الإسماع في بداية الكتاب أو في حاشية الصفحة الأولى قال: ولا بأس بكتابته آخر الكتاب وفي ظهره وحيث لا يخفى موضعه، ولما كان بن الصلاح في إطار تقعيد القواعد في طريقه لتقنينها كقوانين تحكم هذا العلم، كان يورد ما يتوقع أن يُعترض به عليه، ثُمَّ يتولى جوابه بما يسلم معه من النقد، ولم يُهمل بعض الإشارات التي تتصل بمسائل لغوية، مثل تعقيبه عَلَى المحدِّثين في استخدامهم مُصطلح (مُعضل)، وعَلَى الرغم من أن بن الصلاح كان منهجه الاختصار كلما وجد إلى ذلك سبيلاً؛ إلاَّ أنَّهُ لَمْ يغفل أن يسوق بَيْنَ تارة وأخرى إسناداً له، ينقل به حديثاً أو طُرفةً أو قولاً أو شعراً، ويعزز ما يختاره من المذاهب التي يذكرها في المسائل الخلافية بأقوال العُلماء، وقرر أن الإبطاء بإعادة الكُتب التي فيها سماعات لأصحابها أمر قبيح، وأورد قول الزهري: إيَّاك وغلول الكُتب، أي حبسها عَلَى أصحابها، ولا يكاد يُنهي فقرة إلاَّ ويقول في ختامها والله

[1]- السلماسي، أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي طاهر الأزدي (المتوفى: 550هـ): منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، تحقيق محمود بن عبد الرحمن قدح.– ط1.– السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1422هـ/2002م، ص42.

أعلم، وتعددت مصادره، منها المصادر الشفوية والمصادر الكتابية، ومنها ما أبهم فيه مصدره فلم يُصرح بطريق نقله، مثل قوله: وأنبأني من سأل الحازمي أبا بكر عن الإجازة العامة...، وقوله: وأخبرني من أُخبر عن القاضي عياض بن موسى من فُضلاء وقته...، وقوله: وأخبرني بعض أشياخنا عمن أخبره عن القاضي...، ومنها ما صرح فيه بذكر شيخه وسلسلة إسناده، مثل قوله: كمثل ما حدثنيه الشَّيْخ أبو الْمُظَفَّر، وكقوله: أخبرنا[1] .

ويذكر بن حجر العسقلانى أن منهج بن الصلاح امتاز بالاستنباط الدقيق لمذاهب العلماء وقواعدهم من النصوص والروايات المنقولة عن أئمة الحديث في مسائل علوم الحديث، ولم يذكر من تلك الأخبار خلا القدر المُناسب للمقام، وضبط التعاريف التي سبق بها، ووضع تعاريف لم يُصرح بها من قبله، وهذب عبارات السابقين والتنبيه على مواضع الاعتراض فيها، والتعقيب على أقوال العُلماء بتحقيقاته واجتهاده، ويصدر ذلك عادة بـ (قلت)[2]، ومن الأسلوب الحديثي الذي اتبعه ضبطه لألفاظ الروايات التي ذَكرها، وقوله بأن التصحيف شين، وأعطى مثال فقال: أن أبا العباس الخضري هذا هو بخاء مُعجمة مضمومة، وبضاد مُعجمة مفتوحة، وأحياناً يشرح المعنى اللغوي[3]، ونقل بن الصلاح نصوصاً كثيرة ممن سبقوه، واقتصر على الرمز في بعض ألفاظ التحمّل، فكتب "ثنا"، الثاء والنون من غير نقط، والألف بدل من: "حدثنا"، وكتب "انا" الهمزة والنون والألف من غير نقط بدل من: "أخبرنا" [4]، وذَكر بن الصلاح في كتابه «علوم الحديث»: « وأمَّا إصلاحُ ذلك وتَغْيِيرُهُ في كتابِهِ وأَصْلِهِ: فالصوابُ تَرْكُهُ وتقريرُ ما وقَعَ في الأَصْلِ على ما هُوَ عليه، مع التَّضْبِيبِ عليه، وبيانِ الصوابِ خارجًا في الحاشية؛ فإنَّ ذلك

---

[1]- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبوعمرو تقي الدين (المتوفى: 643هـ): معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل.– ط1.– [د. م]: دار الكتب العلمية، 2002م، ص30 – 44.

[2]- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (المتوفى: 852هـ): النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي. – ط1، ج1.– المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ/1984م، ص177.

[3]- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين(المتوفى: 643هـ):أدب المفتي والمستفتي، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر.– ط2.– المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1423هـ/2002 م، ص ص34، 35.

[4]- المصدر السابق، ص46.

أَجْمَعُ للمَصْلَحَةِ، وأَنْفَى لِلْمَفْسَدةِ، وكثيراً ما نَرَى ما يَتَوَهَّمُهُ كثيرٌ من أهلِ العلمِ خَطَأً – وربَّما غَيَّرُوهُ – صوابًا ذا وَجْهٍ صحيحٍ، وإنْ خَفِيَ واسْتُغْرِبَ، لا سيَّما فيما يَعُدُّونَهُ خَطَأً مِنْ جهةِ العربيةِ؛ وذلك لِكَثْرَةِ لُغَاتِ العربِ وتَشَعُّبِهَا، ورُوِّينَا عن عبدِاللهِ بنِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: كان إذا مَرَّ بأبي لَحْنٌ فاحشٌ غَيَّرَهُ، وإذا كان لَحْنًا سهلاً تَرَكَهُ"، وقد علَّق الزَّرْكَشِيُّ على ما ذكره بنُ الصَّلاَحِ، فقال: كان يَكْتُبُ الحديثَ على ما سَمِعَهُ لَحْنًا، ويكتُبُ على حاشيةِ كتابِهِ: «كذا قال – يعني الذي حدَّثه – والصوابُ كذا»[1].

ابن تيمية الدمشقي(المتوفى: 728هـ): في نُسخة كتاب بن تيمة الحنبلي "الرد على من قال بفناء الجنة" علامات تدل على توثيقها وسلامة مضمونها؛ حيث كُتب بهوامشها عدة تصحيحات لما في المتن، فجاء بالهامش الأيمن والأسفل للصفحة (3/أ) عبارة "بلغ" وكلا الأمرين يدُلان على مُقابلة هذه النُسخة بأصلها المنقولة عنه، وقد صرح بهذا في آخرها، كما جاء بهامش الصفحة الأولى ذكر عنوان للرسالة وكتب في آخره، "كذا في نُسخة"، وكَتب بهوامشها أيضاً عدة عبارات اختلف نصها عن نص العبارات المُقابلة لها في متن النُسخة باختلافات دقيقة، ووضع فوق تلك العبارات حرف "خ" إشارة إلى أن العبارة جاءت هكذا في نُسخة أخرى، وهذا يدل على مُقابلة النُسخة، ليس بأصلها فقط، ولكن بنُسخة أخرى للكتاب، وجاء في نهايتها ما نصه "بلغ مُقابلة وتصحيحاً حسب الإمكان، كتبه أحمد بن سعد الله الحراني، عفا الله عنه برحمته..."[2].

شهاب الدين العمري (المتوفى: 749هـ): وضع العمري كتابه بالفارسية عام (743هـ) واستقى معلوماته في نُقوله من مصادر عن الآخرين، منهم الطبري وبن عساكر والبلاذُري، ورشيد الله بن فضل الله وعطاملك جويني، وبدا العمري أميناً وهو ينقل عن

---

[1]- الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي، ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ): العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي.– ط1، ج1.– [د. م]: مطابع الحميضي، 1427هـ/2006 م، ص360.

[2]- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ) الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك، تحقيق محمد بن عبد الله السمهري.– ط1.– الرياض: دار بلنسية، 1415هـ/1995م، ص31.

السابقين، وذكر أقوالاً مُشابهة للآيات القرآنية والأحاديث النبوية دون ذكر كون هذه آية أم حديث نبوي، ونقل نصوصاً شعرية عن الشعراء كالمُتنبي وبن عنين وامرئ القيس، إلا أنه أهمل ذكر السنوات[1].

علاء الدين مُغلطاي(المتوفى: 762هـ): كان علاء الدين مُغلطاي في كتابه "إصلاح كتاب بن الصلاح" عندَما يُريد الاعتِراضَ على شيءٍ مِنْ كلامِ بنِ الصَّلاحِ يبدأ بنقلِ كلامِهِ , مسبوقاً بقولِهِ: "قال"، وأحياناً: "قال الشيخُ"، ونادِراً ما يُسمِّيه باسمه، ولا يَسوقُ كلامَ بنِ الصلاحِ كاملاً , بل يَقتصِرُ على القِطعَةِ الَّتي هي مَحِلُّ الاعتِراضِ ويقولُ في آخرِها: "انتهى كلامه"، أو: "انتهى"، مُشيراً إلى انْتهاء كلامِ بن الصلاح , وبعدها يَبدأُ بِذِكرِ اعْتراضِهِ، واهتمّ الحافِظُ مُغَلطاي بتوثيقِ ما ذَكَر مِنْ كلام بإسنادِهِ إلى مصادِرِهِ الأوَّلِيّةِ , وهو أحياناً يذكُرُ اسمَ المصدرِ , وأحياناً أُخرى يكتفي بذكرِ المُصنِّفِ دون ذِكرِ اسم المُصنَّف، وكذلك اهتمّ بتخريجِ الأحاديثِ , وأحياناً الحُكمِ عليها , سواءٌ بِحُكمِ بعضِ الأئمَّةِ كالتِّرمذيّ , أو بحكمِهِ بنفسِهِ , لكنْ كلُّ ذلك باختصارٍ , إلا إنِ اقتضت المسألةُ الاستفاضَةُ فإنَّهُ يستفيضُ , وإذا نقل مُغلطاي من كتاب ما فإنه زيادة في التوثيق يذكر أنه تلقى الكِتاب بإسنادٍ إلى مُصنِفِهِ، ويُشير لذلك بقوله: "رُوِّينا"، ومِنْ توثيقِهِ أنَّه قد يستخدِمُ أكثرَ مِنْ نُسخةٍ للكتابِ الواحدِ , عندَ الاستدلالِ به , إذا اقتَضَتِ الحاجةُ، ونقل عن بن الصلاح بنصه, وفي بعضِ الأحيانِ ينقُلُهُ بفُروقٍ يسيرةٍ مع حِفاظِهِ على المعنى، وقدْ تصرَّفُ في النَّقلِ أحياناً أخرى بما أخلُّ بالمعنى , ولعلَّ مُغَلْطاي كان يكتُبُ أحياناً وربَّما كثيراً مِنْ حافِظتِهِ[2].

ابن الملقن المصري (المتوفي: 804 هـ): توجد على نُسخة بن المُلقن إشارات إلى مُقابلتها بالأصل المنقولة منه، وذلك بعبارة "كذا في الأصل"، كما أن عليها هوامش، وتصويبات، مما دَل على اطلاع بعض العُلماء عليها ومُقابلتها بأصلها، وفي ذلك توثيق لها جعلها صالحة للاعتماد عليها في تحقيق نَصالكتاب، بالرُغم من عدم توضيح تاريخ

---

[1]- العمري، أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي شهاب الدين (المتوفى: 749هـ): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. – ط1، ج3.– أبو ظبى: المجمع الثقافي، 1423 هـ، ص ص16، 17.

[2]- مُغلطاي، علاء الدين (689– 762هـ): إصلاح كتاب بن الصلاح، دراسة وتحقيق وتعليق عبدالناصر سالم محمد أبو مصطفى، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ. د/نافذ حماد.– غزة: الجامعة الإسلامية، 2008م، ص90 – 94.

نَسخِها، ولا اسم نَاسِخها ولا الأصل المنقولة منه، ويبدو أنها كُتبت بعد موت المؤلف بدليل الترحم عليه عند ذكر اسمه في أول النُسخة[1].

نماذج من التحقيق عند المُحدَثين العرب والمُستشرقين:

محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ (المتوفى: 1293هـ/1876م): نجد أن ناسخ نُسخة كتاب البراهين الإسلامية كتب في آخرها على هامش المخطوط ما نصه: بلغت مُقابلته على أصل المُصنف ولله الحمد والمنه؛ مما دلنا على أن النُسخة الأصلية التي كتبها المؤلف بخطه موجودة في مكان ما حتى قُوبلت عليها هذه النُسخة كما أثبته النَاسخ[2]، وقد قام المؤلف عند استدلاله بآيات قرآنية باقتصاره على موضع الاستشهاد وعدم كتابتها كاملة، ومن ثم يأمر غيره بإكمالها بوضعه هذا الرمز (الآية)[3].

نعمان القساطلي الدمشقي: وفي عام (1299هـ/1879م) أخبر نعمان القساطلي الدمشقي أن كتابه "الروضة الغناء في دمشق " قد حوى خُلاصة أقوال الرواة العدول، وذكر مصادره بصيغ مُتعددة مثل: يقول أبو الطيب المُتنبي، أو وقال بن بطوطة، أو قال أبو الحسين بن جبير رحمه الله، أو وقيل أو وقال آخرون أو قال بعضهم، ويضع الاقتباس بين نِصفي دائرة، أو (كذا ذكره المسعودي في مروج الذهب)، واستعان بالتوراة، وكَتَب السِفر والآية بين نِصفي دائرة هكذا (تك 14: 15)، وفسر بعض الكلمات والمُصطلحات في المتن، ووضع التفسير بين نِصفي دائرة،وعند انتهاء الاقتباس أحياناً يكتب (اهـ)، وأحياناً يضع جُملة إعتراضية في المتن بين نِصفي دائرة، وإن اقتبس من عدة مصادر وصاغ العبارات بطريقته هو كتب ما بين نِصفي دائرة مثل: (ملخصاً عن الواقدي وغيره)، ووضع صيغة الصلاة على النَبي هكذا بين نصفي دائرة (صلعم) وصيغة الترضي على الصحابة هكذا بين نصفي دائرة (ضه)، وصيغة رحمه الله كتبها (رح)، واستخدم علامات الترقيم مثل: النُقطة، والنُقتطان اللتان هما فوق بعضهما، واستخدم الشكل كالفَتحة والشَدة والتَنوين والكَسرة والسُكون، وبعض الإختصارات كالتعبير

---

[1]- ابن أحمد الشافعي، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المصري (المتوفى: 804هـ): مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم.- ط1، ج8.- الرياض: دَارُ العَاصِمَة،1411هـ، ص15

[2]- آل الشيخ،عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب(المتوفى:1293هـ/1876م): مرجع سابق، ص ص21، 22.

[3]- المرجع السابق: ص23 – 26.

عن كلمة درجة بدائرة صغيرة فوق الرقم الحسابى عند ذكر أن المدينة تقع ما بين خطي طول كذا، وخرّج بعض المُدن والمُصطلحات والكلمات في الحواشي أسفل الصفحات مع الإشارة لها بالمتن بشرح مُختصر، وأحياناً أخرى بشرح مُسهب، وإذا ما ذَكر التاريخ الهجري ذكر مُقابله التاريخ الميلادي، وكثيراً ما ذكر التاريخ الميلادي فقط، وذَكر فى نهاية الكتاب أنه انتهى منه يوم الثلاثاء ختام عام (1878م)، وقال أنه سيُردِفه بكتاب آخر، وفي نهايته وضع له فهرساً بالموضوع والصفحة، وكذلك وضع استدراكات بالأخطاء وصفحاتها وتصويبها مما دل على المُراجعة [1]

. علي المنياوي: قام علي المنياوي في عام (1313هـ/1895م) بشرح اللامية للطُغرائي، ذكر عند البدء في كل من الإعراب والبيان واللغة بأن وضع كل منهم في بداية فقرة، ووضع الكلمة بين نِصفي دائرة، واستعمل النَقط والشَكل، واستخدم النجمة (*) للفصل بين شطري الأبيات، ونوه لخطأ وقع منه في الطبعة الأولى في الحاشية بعدما أشار إليه فى المتن، وعند إنتهاءه من الكتاب ذَكَر ما بين نِصفي دائرة (قال مؤلفه حفظه الله) ثم بين أنه انتهى من تصنيف هذا الشرح فى ليلة الأربعاء المُباركة لثمان وعشرين خلون من جمادي الأولى سنة ألف وثلاثمائة وإحدى عشر من الهجرة النبوية، وقد قرظ الكتاب الشيخ طه محمود قطرية الدمياطي المُصحح بالمطبعة الأميرية بأبيات شعر، ووضع تحت كل كلمة في آخر بيت ما يُقابلها من الأرقام بحساب الجُمّل، وكذلك فعل نفس الشيء المُقرظ الثاني وهو الشيخ إبراهيم راضي الأزهري، وهو احتياط لعدم الزيادة والنُقصان في مقالهما[2].

عبد الحميد الفراهي الهندي (المتوفى: 1349هـ/1930م): ورد في ظهر الورقة الأولى من مخطوط مُفردات القرآن للهندي فهرس يشتمل على أربع وأربعين كلمة، ويبدو أن المؤلف كان ينوي تفسيرها في هذا الكتاب، وكذلك كَتَب مُسوّدات كتابه بالقلم الرصاص،

[1]- القساطلي، نعمان بن عبده بن يوسف الدمشقي: الروضة الغناء في دمشق الفيحاء.– ط1، "سلسلة التواريخ والرحلات؛ ع4".– بيروت: دار الرائد العربي،1299هـ/1879م، ص2، 3، 5، 6، 10، 13، 15، 16، 26، 28، 32، 162.

[2]- المنياوي، علي: تحفة الرائي للامية الطُغرائي.– ط2.– القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، 1313هـ، ص3، 4، 80 – 83.

وذلك – فيما يظهر – ليَسهُل عليه التصحيح والتغيير فيما كَتَب، وكذلك توفيراً للورق [1].

أحمد زكي باشا (المتوفى: 1934م):قدم أحمد زكى باشا . صاحب المكتبة الزكية المحفوظة فى دار الكُتب المصرية . أول خُطة للتحقيق فى العصر الحديث عن كتاب الأصنام لابن الكلبي، وأجملها فى التالي: تحقيق كل الكلمات، التدقيق فى مُراجعة الموضوعات، مُراجعة دواوين اللغة ومتون الأدب وأسفار التاريخ، تعليق كثير من الحواشي، وضع الزيادات فى مواضعها فى نفس المتن مع حصرها كلها بين قوسين مُربعين بدون تنبيه فى الحواشي، ختم الكتاب بفهارس تحليلية لديانات العرب والبيوت المُعظمة عندهم والأصنام الواردة فيه، كتابة ما أورده بن الكلبي من البيانات اللغوية والتاريخية التى ليست لها علاقة أصلية بنفس موضوع الأصنام بحرف صغير وبين قوسين مُستديرين، ثم إضافة تكملة بأسماء الأصناف والبيوت المُعظمة التى لم يذكرها بن الكلبي[2]

برجشتراسر :ألقى المُستشرق الألمانى برجشتراسر مُحاضرات عام (1931م) فى فن نقد النصوص، وقال أن وظيفة الناقد هي تقدير قيمة كل نُسخة من النُسخ، والمُفاضلة بينها، مُتبعاً فى ذلك القواعد التي ذَكرناها عند الحديث عن الأقدمين العرب، وذَكر أن الكثيرين من النُساخ الذين كانوا يكتسبون معاشهم من نَسخ الكُتب همهم الأول سرعة الإنتهاء من الكتاب وحُسن منظره، وبعض النُساخ من جهلهم لا يفهمون شيئاً مما كانوا ينسخونه من الكُتب فى كثير من المواضع، وشر ذلك فى اللغة العربية أكثر منه فى اللغات الأجنبية، لأن الخط العربي حروفه مُتصلة؛ لذلك فإن النَاسخ لا يكاد يَنسَخ نَسخاً صحيحاً إلا ما يفهم معناه، أما الأصل المنقول عنه فقد يُذكر فى آخره – أحياناً – شيئاً عن تاريخ كتابته أو عن المخطوط الذى استَنسَخ منه النَاسِخ، ومما يقوم مقام ذِكر أصل النُسخة فى آخرها ذِكر الإسناد فى أولها، وقد يُذكر اسم المكتبة المحفوظ فيها المخطوط مما يُعتبر وسيلة إضافية لزيادة الإطمئنان إلى المخطوط ، وذكر أن كل ما سبق هو من

---

[1]- الهندي، عبد الحميد الفراهي (المتوفى: 1349هـ/1930م):مفردات القرآن – نظرات جديدة في تفسير ألفاظ قرآنية، تحقيق محمد أجمل أيوب الإصلاحي.– ط1.–[د.م]: دار الغرب الإسلامي، 2002 م،ص78.

[2]- برجشتراسر، جوتهلف: مرجع سابق، ص2.

قبيل العلامات الظاهرة فى نقد المخطوط، ولابد من دلائل باطنة للنقد مثل: الإخلال، والتقديم والتأخير، والأخطاء أى الأغلاط؛ لأنه إذا إنفكت ورقة من الكتاب ثم وضِعت فى غير موضِعها، أو سقطت بعض ورقات، ثم نُسخ الكتاب من النُسخة التى وقع التبادل بين أوراقها، وقع فى الثانية بالضرورة تقديم أو تأخير أو خَلل لا يظهر له سبب فى النُسخة الثانية، لأن الخَلل فى النُسخة الثانية يكون فى أى موضع من وسط الصفحة، بينما يكون فى النُسخة الأولى بين ورقتين أي فى آخر ورقة وأول الورقة الثانية، ومما يُماثل سقوط ورقة أو ورقات، سقوط سطر عند نَسخ الكتاب، لأن النَاسخ بعد إتمام السطر لا يبدأ بما بعده، بل يُجاوز سطراً كاملاً ويبتدىء بالثالث، والغلطات التى تدُل على كون النُسخة مأخوذة من غيرها، وأكثر وقوعاً فى هذه الحالة تَوافق النُسختين فى الخطأ، وليست إحداها مَنسوخة من الأخرى، بل نُقلت كلتاهما عن نُسخة ثالثة، ومما يجب الإلتفات إليه أن النُسخة الواحدة لا تُؤخذ أحياناً من أصل واحد بل من عدة نُسخ، وبخاصة إذا نقصمن أحدها شيء وأكملها آخر، وأخذ الناقص من نُسخة أخرى، ويظهر ذلك أحياناً فى إختلاف الخطين، وقد يأخذ الكاتب نفسه قسماً من كتاب وقسماً من كتاب آخر لعلة من العلل، وفى بعض الأحيان تُصحح النُسخة على نُسخة غير تلك التى نُسخت منها، فيحصل نصله أصلان، أى نص مُمتزج، والقاعدة أن النُسخ ذات النصوص المُمتزجة لا تُنسب لأحد ولا تُقسم، وذَكَرَ أن مسألة الإبرَازَات أصعب فى بعض الحالات من غيرها من المسائل، خاصة إذا كان الكتاب شائعاً بين العوام ولا يُروى بين الأدباء فتتم الزيادة من قِبَل من قرأه أو رواه من عنده دون أى تَحرز مثل كُتب الحكايات الشعبية أو نسبة الكتاب للفترة السابقة على تقعيد قواعد التحقيق، وذكر كذلك أن هناك الرواية الثانوية وهى أنواع منها: الشرح الذي إذا إحتوى على المتن فهو نُسخة أو إبرَازة للكتاب، أما الشرح الذي يُهذب المتن ويُصحح ما يراه خطأ، فتلك التصحيحات حَدثِية غير مروية، وهناك الشرح الذى لا يُذكر فيه إلا بعض كلمات المتن شأنه شأن النُسخة الناقصة، ومما يقرب من النُسخة الترجمة إلى لغة غير لُغة الأصل، وكما أن الترجمة بمنزلة نُسخة ثانوية للأصل، فكذلك الأصل بمثابة نُسخة للترجمة، ثم يوجد:المُختصر، والنُبذ، ونَظم الكتاب المنثور، واقتباس ما يوجد من آثار الكتاب الواحد

فى كتاب آخر، والاقتباس: إما أن يكون المُؤلف قد اقتبس شيئاً ممن قَبله والأصل محفوظ عنده، أو أن يكون مَن بَعده هو الذى اقتبس منه، ونقد الكتاب وسيلة إلى إختيار القراءة الصحيحة، ولا نقد إلا بعد فهم، ولا يليق الاعتماد على قول الشارح، بل يجب نقد قوله كما يجب نقد النصنفسه، والفهم مبني على شرطين هما: معرفة المادة التى يبحث فيها الكتاب، ومعرفة اللغة والأسلوب، ومن الأشياء المهمة التي لابد من معرفتها رأى المؤلف نفسه وغرضه فى الكتاب كله، وفى كل فصل من فصوله، وذلك للإستعانة بتلك المعرفة على نقد ما يُخالف رأى المؤلف وغرضه، وتصحيح ذلك، وقال: أن علم نقد النصوص يحتوى على عنصر وهمي أو صناعي، إلا أن الوهم والتخيل هنا وسيلة وواسطة فقط، ولا غنى عن تقديم الدليل والبرهان والأسباب المُرجحة لإيجاد الوهم والتخيل[1].

أدولف جروهمان: ويتجه أدولف جروهمان فى كتابة "أوراق البردى العربي" الصادر عام (1934م) في التحقيق إتجاهاً مُغايراً بعض الشيء؛ لأنه لم ير من الصواب نشر النصوص الأصلية بما فيها من الأخطاء والعلل؛ لأن هذا يمد القارىء بصورة ناقصة مبتورة لهذه النصوص ، وأن إتصال الكلمات بعضها ببعض وكتابة بعض الحروف بشكل غير عادي يزيد فى صعوبة نشر هذه النصوص علي الوجه الصحيح، يُضاف إلى ذلك أن النصوص الأصلية ينقُصها الكثير من النَقْط، فإدخال النَقْط المطلوب على النصوص المنشورة يمُدنا بنصوص مُتباينة مع النصوص الأصلية؛ ويُعلل ذلك بأن القارىء لن يستفيد من الرجوع إلى نصوص مملوءة بأغلاط النُساخ اللغوية والإملائية التى كثيراً ما نُصادفها فى النصوص ، ووجد أنه لزاماً عليه أن يوجه نظرالقارىء إلى ما هنالك من الإختلاف بين النص المطبوع والأصل إذا كان هناك ما يدعو إلى إدخال تعديل على الأصل، ولم ير من الفضول أن يُبين الكلمات المنقوطة فى الأصل حتى ما كان منها غير كامل النَقْط، ومع ذلك فقد عمل على جعل هذه النصوص مُتمشية مع الأصل، واستعان على ذلك ببعض الرموز التى اتفق عليها الإخصائيون فى علم أوراق البردي فى دورة انعقاد مُؤتمر المُستشرقين في ليدن عام (1931م)،

[1]- المرجع السابق: ص12 – 54.

وهذه الرموز هى: [[]] للدلالة على أن الكاتب شطب بقلمه الكلمات، والحروف الداخلة فى هذين القوسين <> للدلالة على أن الكاتب قد أغفل كتابة بعض الحروف أو الكلمات، ونصفي الدائرة () للدلالة على أن هناك كلمات كُتبت فى الأصل بشكل مُختصر، و [] للدلالة على أن هناك حروفاً مفقودة فى الأصل، و [.....] للدلالة على أن هناك حروفاً ناقصة فى الأصل ليس من سبيل إلى كشفها، و}{ للدلالة على أن هناك حروفاً يجب حذفها فى الأصل، ويُنَبَه القارىء إلى أن الأقواس المُستديرة تُشير إلى عبارات ألحقها بالنصوص الأصلية، وعول فى إقتباس الآيات القُرآنية وترقيمها على نُسخة المُصحف طباعة الحكومة المصرية عام (1924م)، مع الإشارة إلى أرقام الآيات فى أقواس مُستديرة[1] .

نموذج من حاضرنا:

الشيخ الألباني: أردنا هنا فقط ذكر شيخ جليل ذو سُمعة طيبة في فن التحقيق؛ حيث أراد أنْ يرسم منهجاً علمياً للباحثين؛ لأنَّهم أسرفوا في تحقيق كُتب التُراث، وذلك عند تخريج أحاديث الكُتب المُسندة، والكلام على رجالها، فيكون الكِتَاب في ورقاتٍ، ويتم إخراجه في مُجلدٍ أو مُجلدين، وكُتب السلف حسبهم الوقوف منها عند ضبط النص، وتوثيق النقل، وشيء من التخريج به يُعرف حال الحديث صحة وضعفاً، وكان الشيخ يَنْسخ، ويُحقِّق، ويُخرِّج، ويُعلِّق، ويُؤلِّف بنفسه، دون الاعتماد على غيره، بخلاف ما يصنعه البعض ممن لهم اعتناء بالعلم في العصر الذي فُقدت فيه الأهلية العلمية لبعض المُحقِّقين والمؤلفين[2].

التصحيفات والتحريفات وأسبابهما:

انتبه أجدادنا القُدماء لما يقع في المخطوطات من التصحيف والتحريف، فنجد أبو أحمد العسكري (المتوفى: 382هـ) في كتابه "تصحيفات المُحدِّثين" يقول: أنه شرح فِيهِ الْأَسْمَاء والألفاظ المشكلة الَّتِي تتشابه فِي صُورَة الْخط فَيَقَع فِيهَا التَّصْحِيف، واختصره من كتابه الْكَبِير الَّذِي عمله فِي سَائِر مَا يَقع فِيهِ التَّصْحِيف، واقتصر على مَا

[1]- جروهمان، أدولف: أوراق البردي العربى إشترك مع المؤلف فى نقل الكتاب للعربية حسن إبراهيم حسن، راجع الترجمة عبد الحميد حسن.– السفر الأول.– القاهرة: دار الكتب المصرية، 1934م، ص ص8،7.

[2]- الشمراني،عبد الله بن محمد: ثبت مؤلفات الألباني.– ط1.– الدمام:دار ابن الجوزي،1422هـ،ص68.

يحْتَاج اليه أَصْحَاب الحَدِيث ورواة الْأَخْبَار من شرح مَا يصحف فِيهِ من أَلْفَاظ الرَّسُول صلوَات الله عَلَيْهِ وَسَلَامه، وتبيين مَا يصحف فِيهِ فَذكر مِنْهَا مَا يشكل ويصحفها من لَا علم لَهُ، وشرح بعْدهَا من أَسمَاء الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ وَمن تلاهم من الروَاة والناقلين أغلب مَا يَقع فِيهِ التَّصْحِيف مثل: حباب وحتات وخباب وجناب وحيان وحبان وحبِيب وخبيب وحارثة وَجَارِيَة وَبشر وَبسر وعباس وَعَيَّاش وَحَمْزَة وجمرة وحازم وخازم ورباح ورياح وأشباهها، وجعلها أبواباً، وَذكر فِي كل بَاب اسْماً مِنْهَا وشرح مَا يُقيد مِنْهُ وتضبط بِهِ حُرُوفه من الشكل والنَّقْط والعجم، وَذكر أَكثر من سُمى بذلك الِاسْم من الْمَشْهُورين فَلَا يُشْكل على من يَقْرَؤُهُ، وبدأ بِذكر جُملَة من أَخْبَار المُصحفين وَبَعض مَا وهِم فِيهِ الْعلمَاء[1] ، ومن أهم أسباب التصحيف والتحريف خط العالم أو الناسخ والتصرف وعدم وجود نَقط،فنجد خط بن حجر (المتوفى:852هـ) لا يكاد يُفَرَق فيه بين المُسَوَّدة والمُبَيَّضَة؛ لأنه غير حسن[2]، بجانب أنه كان كثير التصرف، والنصفي مواضع كثيرة غير مُنَقط[3] ، وقد يكون السبب أن النَاسِخ كان عاجزاً عن قراءة الأصل الذي اعتمده كما في كتاب تاريخ دمشق لابن القلانسي(المتوفى: 555هـ)، فالناسخ لم يكتف بأعمال التصحيف بل تجاوز جُملاً بِرُمتها، ولهذا فمتن الكتاب فيه ثغرات كثيرة، وعندما أقدم أمدروز[4]على نشر الكتاب أخفق في الإنتباه إلى تصحيفات النص وثغراته، كما أخفق في

---

[1]- العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل (المتوفى: 382هـ):تصحيفات المحدثين، تحقيق محمود أحمد ميرة.– ط1، ج1.– القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، 1402هـ، ص ص4، 5.

[2]- الطناحي، محمود محمد (المتوفى: 1419هـ): الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم.– ط1.– القاهرة: مكتبة الخانجي، 1406هـ/1985 م، ص73.

[3]- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (المتوفى: 852هـ): العجاب في بيان الأسباب، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس.– ج1.– [د. م]: دار ابن الجوزي، [د.ت] ص187.

[4]- أمدروز: هنري فردريك آمدروز (1270– 1335 هـ/1854 – 1917 م) درس القانون وصار محامياً، وتعلم اللغة العربية وأتقنها. قام بتحقيق عدد من النصوص العربية، منها أعمال لهلال الصابيوابن القلانسيوأبي علي مسكويه. أنظر: الموسوعة الحُرة ويكيبيديا.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D9%85%D8%AF%D8%B1%D9%88%D تم الإطلاع عليه: 24/ 2/2014م الساعة 12 ظهرا8%B2

قراءة الكثير من الكلمات بشكل صحيح، ولهذا جاءت طبعته مشوشة النص[1]، أو أن يكون للناسخ طريقة في كتابة بعض الكلمات على خلاف ما تقتضيه قواعد الإملاء كما في كتاب مُختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم لابن الملقن المصري؛ حيث اعتاد مثلاً: وضع نُقطتين تحت الألف المقصورة، فكتب: (رأى) هكذا: (رأي)، وحذف الألف وسط الكلمة أحياناً، فكتب: (القيامة) هكذا: (القيمة)[2] ، وقد يكون الأمر ناتجاً عن لُغة الكاتب، فنجد لُغة كتاب زياد بن يحيى المتوفي في القرن (11ه) ركيكة،وأخطاؤه اللغوية كثيرة، حتى أن مُلَخِص كتابه "البحث الصريح" – بعد أن ذكر نقل مصطفى بيك، ويوسف شاتيلا لكتابي المؤلف . قال: "فلم يسلما من التحريف الذي يصعب معه فهم المعنى في كثير من المواضع...، بل قال: وربما لا تخلو رسالتي عن ركاكة في بعض المواضع تسربت إليّ من تحريف الأصل"[3].

وقد تكون هذه الأخطاء الواقعة في إرثنا المخطوط ناتجة من أن كثيراً من الذين تولوا طبعها ونشرها، طائفة من الوراقين وبعض الأدعياء، الذين لا يدرون عن فن تحقيق النصوص شيئاً، ومن ثم جاءت في كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والتحريف، نصوصها مُضطربة مُشوشة، تبعد كثيراً عن الأصل الذي كتبه مؤلفوها [4]، كذلك من الأسباب عدم الخبرة بلغات القبائل؛ مما نشأ عنه فساداً كبيراً أثناء التحقيق، فقبيلة تميم مثلاً تقلب الهمزة عيناً، فيقولون في أني: عني، وتُسمى: عنعنة، ومثلها الكشكشة والفخفخة، وغير ذلك من لُغات العرب، فقد يجهل النَاسِخ أو القارئ أو الراوي هذه اللغة، ويُثبِت ما هو مألوف لديه في لُغته، فيقع التصحيف، ولعل بعضاً من روايات الشعر إنما هي تصحيفات من هذا القبيل، ومن أسباب التصحيف والتحريف إهمال علامات الترقيم

---

[1]- ابن القلانسي، حمزة بن أسد بن علي بن محمد أبو يعلى التميمي (المتوفى: 555ه): تاريخ دمشق، تحقيق سهيل زكار.– ط1.– دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، 1403 ه/1983 م، ص21.

[2]-ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804ه): مصدر سابق، 39.

[3]- الراسي، زيادة بن يحيى النصب: البحث الصريح في أيما هو الدين الصحيح، تحقيق سعود ين عبد العزيز الخلف.– ط1.– المدينة المنورة:عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،1423ه/2003م،ص10.

[4]- عبد التواب، رمضان (المتوفى: 1422ه): بحوث ومقالات في اللغة.– ط3.– القاهرة: مكتبة الخانجي، 1415ه/ 1995م، ص191.

أو استخدامها استخداماً خاطئاً، أو عدم ترك مسافة كافية بين الكلمات مما يؤدي إلى تقارب الحروف، فتصير الكلمتان كالكلمة الواحدة مثل عبارة: تَحار به القطا، وردت في بيت لامرئ القيس لكن صحفها بعض المُصحِفِين إلى: تُحاربه القطا، وهناك تصحيف يُسمى التصحيف السمعي، نسبة إلى السبب الذي أدى لوقوعه، وأكثر ما يأتي هذا النوع من طريق الإملاء خاصة في كُتب الأمالي[1].

هذا بجانب ما يُعانيه هذا الإرث من الازدواجية في مجال نشره، فقد نجد مخطوطًا واحدًا نشرته عدة جهات، بعضها مُجرد نشر خالٍ من أصول التحقيق العلمي، وبعضها مُحقق تحقيقا علمياً؛ مما يؤدي لهدر الجهود فيما لا فائدة منه[2].

. طُرق التدوين والتسجيل والتَثَبُت من الصحة بسجلات ودفاتر تونس ودمشق ومصر، والحفاظ عليها:

كتب العرب سجلاتهم ودفاترهم بِناء على أُسس وقواعد تضمن صحتها وعدم زيفها والإحتراز من الطعن عليها ما أمكنهم ذلك، ويورد الباحث هنا نماذج ثلاث من العالم العربي فى أماكن وعصور مُختلفة، كنوع من التحقيق وعدم الزيف وضياع الحقوق على أصحابها أو على الهيئات والمؤسسات الحكومية.

. طُرق التدوين فى دفاتر تونس:

فنجد فى المغرب العربى عند التوانسة دفتراً ابتدأ تحريره في (غُرة ذى القعدة1291هـ/ديسمبر 1874م)، إلا أنه سَجَل شروطاً لدولة بريطانيا مؤرخة في غرة ذى القعدة (1174هـ/أكتوبر 1751م)، أي ما يزيد عن قرن من الزمان فيما بين التحرير بالسجل والشروط التي ابتدأ بذكرها، وحَدَد كاتب الدفتر طريقة التحرير والإخراج بما يُثبت الصحة لما يذكر من شروط ونصوص فقال: الحمد لله هذا دفتر به تقييد سائر الشروط الواقعة بين الدولة التونسية وبين سائر الدول التى ستُذكر، الحمد لله هذا دفتر مُبارك إن شاء الله تعالى جُعل بخزينة حفظ المكاتيب بالوزارة الكبرى بالدولة التونسية، مازالت بفضل الله تعالى محمية لتقييد ما بها من مهمات الدفاتر والمعاريض واليوميات وأصول

[1]- مناهج جامعة المدينة العالمية: مرجع سابق، ص345.

[2]- الطويل، السيد رزق: مرجع سابق، ص229.

الحسابات وما يجري مجراها، ثم يذكر شكل صفحات السجل أو الدفتر ورسمها وما تحتويه من كتابات مُحددة، وكذلك عدد صفحات السجل أو الدفتر حتى لا ينقصأو يُزاد فيها، وتشتمل صُحفه على ثلاثة أضلاع ضلعين من جهة اليمين:أولهما:لعدد الخزينة والثاني لعدد حفظ المحفوظات المذكورة والثالث في جهة اليسار وضع للتنبيه على خصوصية تتعلق بذات المحفوظات وعلى ما يُفرض له بعد الحفظ من العوارض الداخلية بالخزينة كنقله من خزانة إلى خزانة أو غير ذلك من الأحوال التي تقتضيها العوارض[...] وعدد (585) حسب هذا الدفتر خمسمائة وخمسة وثمانون صحيفة [...] تداولاها وهو الدفتر الثاني من دفاتر الخزينة المذكورة وتاريخ الدفتر الأول (1)غرة ذي القعدة الحرام سنة إحدى وتسعين ومائتين وألف وكُتب هذا يوم الأحد السادس من رجب الأصب من سنة (1292) اثنين وتسعين ومائتين وألف، وفي الصفحة التالية من السجل ابتدأها الكاتب بذكر الجملة التالية "الدفاتر التي على عهد القدس المبرور المولى الأمير سيدي حسين بن على باني بحر السلسلة الحسينية لا زالت فروعها متتالية وسحب عدلها واحسانها على هذا القطر متوالية"، مما لها من دلالة تاريخية للزمان والشخصيات،وما لها من مدلولات باستخدام صيغ وتعابير ذلك العصر في تلك المنطقة من العالم العربي[1].

. طُرق التدوين والإثبات في سجلات المحاكم في دمشق:

وفى المشرق العربي استخدم العرب طُرقاً وصيغاً دقيقة في وضع السجلات والدفاتر والتحقق من الأمور كافة من طرفي الإدعاء والشهود، وكيفية وصيغ النُطق بالكلمات، وكيفية الكتابة فى الدفاتر وإثباتها وتحقيقها، وإعطاء المحكوم له ما يُثبِت الحُكم، وتحرزوا في الألفاظ وبُنيان الجُمل؛ حتى لا تقع أي مُغالطة أو شُبهة عدم فهم خاصة فى دفاتر المحاكم، وظهر هذا بوضوح في دمشق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي عند المُفتي محمود أفندى الحمزاوى عام (1290هـ/1873م) فى كتابه "رسالة التنبيه الفائق على خلل المحاضر والسجلات" ؛ حيث أكد على أن الأصل

[1]- دفتر تقييد مكاتيب الدولة التونسية: الأرشيف الوطني التونسي: السلسلة التاريخية، سلسلة الدفاتر، غرة ذي القعدة 1291هـ/ديسمبر1874م، ص ص1، 2. (أمد الباحث بصورة السجل الأستاذ فرج بن علىّ بن أحمد فرحاني: موظف بالأرشيف الوطني التونسي؛ مُتصرف رئيس).

فى المحاضر والسجلات هو الاستغراق فى الوصف وعدم الاكتفاء بمجرد التلخيص، فلا يُكتفى بكتابة: حضر فلان وأحضر معه فلاناً، فأدعى الذى حضر على هذا الذى أحضره معه، وكذا يكتب عند ذكر المدّعي والمدّعى عليه لفظة: (المدّعي هذا)، و(المدّعى عليه هذا)، وقال: أنه لابد أن يُبين الكاتب تفسير الإنكار من المدّعى عليه ليصحّ قيام البينة، وكذلك يكتب فى السجل حُكم القاضي ولفظ الشهادة بتمامها، ولا يُكتفى بقوله: فثبت عنده أو عندي على الوجه الذي تثبت به الحوادث الشرعية، وإذا لم يذكر الحكم والشهادة بتمامها لا يُفتى بصحة السجل، وكذلك لا يُفتى بصحته إذا قال: وشهد الشهود على مُوافقة الدعوى؛ وعلل ذلك بقوله: فكيف هذا والمدعي يقول: المدعى به ملكي، والشاهد يقول: المُدّعى به ملك المُدّعي، أى أنه لا توجد بينهما مُوافقة، وإذا كُتب في محضر الدعوى (حضر فلان مجلس الحُكم وأحضر فلاناً مع نفسه فادّعى هذا الذي حضر عليه)، لا يُفتى بصحة المحضر، وينبغي أن يُكتب: فادّعى هذا الذي حضر على هذا الذى أحضره معه، وكذلك عند ذِكر المُدّعى عليه أثناء المحضر لابد من ذِكر لفظ (هذا)، فيُكتب: (المُدّعي هذا) و (المُدّعى عليه هذا)؛ لأن بعض المشايخ كانوا لا يُفتون بالصحة بدونه، وكذلك إذا كتب: (وقضيت لمحمد هذا علي أحمد هذا) لابد أن يُكتب: (وقضيت لمحمد هذا المدّعي على أحمد هذا المدّعى عليه)، وعند كتابة المحضر وشهادة الشهود لابد من الإشارة إلى المُتداعيين وإلا لا يُفتى بالصحة، وإذا كُتب فى صك الإجارة: (أجر فلان بن فلان أرضه بعدما جرت المُبايعة الصحيحة بينهما على الأشجار التى فى هذه الأرض، لا يُفتى بصحته، إذ ينبغى أن يُكتب: (أجر الأرض من المُستأجر هذا بعد ما باع هذا الأجر من المُستأجر هذا، وإذا كُتب فى المحضر: (أحضر المدّعي شهوده وسألني الإستماع إليهم فشهدوا علي موافقة الدعوى)، لا يُفتى بصحة المحضر، إذ ينبغي أن تُكتب ألفاظ الشهادة بتمامها؛ لأن القاضي قد يظن أن بين الدعوى والشهادة مُوافقة، وهو ليس كذلك في الحقيقة، وكذلك قال: إذا كُتب السجل علي وجه الإيجاز: ثبت عندي من الوجه الذي تثبت به الحوادث الحكمية والنوازل الشرعية، لا يُفتى بصحة السجل ما لم يُبين الأمر على وجهه، ويَكتب فى الدعوى مُوثق المحضر: (شهد الشهود بكذا عقب دعوى المُدعي هذا)، ويُكتب أيضاً:

(عقب الجواب بالإنكار من المُدّعى عليه هذا)، لئلا يظن ظان أنهم شهدوا قبل الدعوى أو شهدوا علي الخصم المُقر؛ لأن الشهادة على الخصم المُقر لا تُسمع إلا في مواضع محدودة، ويُذكر عند شهادة الشهود: وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالإنكار من المدّعى عليه، وبعد الاستشهاد من المدّعي كى يخرج عن حد الخلاف إذا شهدوا بعد الدعوى، والإنكار بدون طلب المدّعي الشهادة لا تُسمع، وفي محضر إثبات الدين المُطلق يُكتب بعد التسمية: حضر مجلس القضاء فى كورة كذا قِبَل القاض فلان (ويُذكر لقبه واسمه ونسبه) المُتولي لعمل القضاء والأحكام بكذا، نافذ القضاء والإمضاء بين أهلها من قِبَل فُلان في يوم كذا في شهر كذا من سنة كذا، وإن كان المُدّعي والمُدّعى عليه معروفين باسمهما ونسبهما، يُكتب اسمهما ونسبهما بصيغة حضر فلان بن فلان، وأحضر مع نفسه فُلان بن فُلان،وإن لم يكونا معروفين باسمهما ونسبهما يُكتب: حضر رجل وذَكر أنه يُسمى فُلان بن فُلان، فادّعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه أن لهذا الذي حضر علي هذا الذي أحضره معه كذا وكذا ديناراً جيدة مُناصفة موزونة المثاقيل ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح، وهكذا أقر هذا الذي أحضره معه في حال جواز إقراره، طائعاً وراغباً بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا المحضر علي نفسه لهذا الذي حضر ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح إقراراً صدقه هذا المُدّعي فيه خطاباً، فواجب علي هذا المُدّعى عليه أداء هذا المال المذكور إلي هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسألته، فبعد ذلك ينظر إن كان أقر المدعى عليه بما ادّعاه المُدعي فقد تم الأمر، ولا حاجة للمدّعي إلي إقامة البينة، وإن أنكر ما ادعاه يحتاج إلي إقامة البينة، ثم يُكتب: فأحضر المُدّعي هذا نفراً ذَكر أنهم شهوده، وسألني الاستماع إليهم فأجبته،وهم: فُلان وفُلان وفُلان (تُكتب أسماء الشهود وصفاتهم وأنسابهم ومساكنهم ومصلاهم)، ويلزم على القاضي كتابة لفظ الشهادة بُلغة المُتداعيين توثيقاً للمحضر علي قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضي علي الشهود ذلك بين يدي القاضي، ولفظة الشهاده تكون: أشهد أن هذا المُدّعى عليه – ويُشير إليه – في حال جواز إقراره بكل الوجوه أقر بالطوع والرغبة وقال: علىّ لهذا المدّع – ويُشير إليه – كذا ديناراً ذهباً نافعة مُناصفة موزونة بوزن المثاقيل كما هو مذكور في هذا المحضر – ويُشير إليه – بسبب صحيح وإقرار صحيح، وهذا المدّعي . ويُشير إليه .

صدقه في إقرار مُواجهة، ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود ذلك بين يدي القاضي، ثم يقول القاضي للشهود: هل سمعتم لفظ هذه الشهادة التي قُرئت عليكم ؟ وهل تشهدون كذلك من أولها إلي آخرها ؟ فإن قالوا سمعنا ونشهد كذلك، يقول القاضي لكل واحد منهما: قل أشهد كما قرأ الشيخ من أوله إلي آخره لهذا المُدّعي علي هذا المُدّعى عليه، وأشار القاضي بأمر كل واحد منهم حتى يأتي بلفظ الشهادة من أولها إلي آخرها كما قُرئت عليهم، فإذا أتوا بذلك يُكتب في المحضر بعد كتابة أسماء الشهود وأنسابهم ومساكنهم ومصلاهم: شهد هؤلاء الشهود بعدما استُشهدوا عقب الدعوى من المُدّعي والجواب بالإنكار من المُدّعى عليه شهادة صحيحة مُستقيمة مُتفقة الألفاظ والمعاني في نُسخة قُرئت عليهم جميعاً، وأشار كل واحد منهم إلي موضع الإشارات، وسُجلت هذه الدعوى بكل صيغها، وبُعيد ذلك إن كان الشهود معروفين بالعدالة عنده كَتَب: وقَبِلت شهادتهم لكونهم معروفين عندي بالعدالة وجواز الشهادة، وإن لم يكونوا معروفين عنده بالعدالة وعُدّلوا بتزكية المُدّلين كَتَب: ورجِعت بالتَعَرف على أحوالهم إلى من إليه رسم التعديل بالتزكية بالناحية، وبعد ذلك يُنظر إن عُدّلوا جميعا كَتَب: فنُسبوا جميعاً إلى العدالة وجواز الشهادة، فقُبلت شهادتهم لإيجاب العلم قبولها، وإن عُدّل بعضهم دون البعض يُكتب: نُسب منهم إلى العدالة، وهو الأول والثاني (وعلى هذا المقياس فافهم) فقُبلت شهادتهم لإيجاب العلم قبولها، هذا إذا طعن المشهود عليه في الشهود، فإن لم يطعن يُكتب عقب قوله – فسمعت شهادتهم وأثبتها في المحضر – ولم يطعن المشهود عليه هذا في هؤلاء الشهود، ولم يلتمس مني التعرف عن حالهم من المُزّكين بالناحية، ويُمكّن القاضي للمشهود عليه بالدفع ليورد دفعاً لهذه الدعوى إن كان له دفع، وإذا طلب المدّعي المشهود له كتابة سجل والإشهاد عليه ليكون حُجة له فعلى القاضي إجابته، ثم يأمر القاضي بكتابة هذا السجل حُجة للمحكوم له فى ذلك، ويُشهد عليه حضور مجلسه من أهل العلم والعدالة والأمانة والصيانة، والكل من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ، ويذكر أن الصورة التي كُتبت أصلُ في جميع السجلات، لا يتغير شيء مما فيه إلا الدعاوي فإنها كثيرة لا يُشبه بعضها بعضاً، وليس كتابة السجل إلا إعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها، وإعادة لفظ الشهادة عقبها، ثم بعد ذلك يُكتب لفظ الشهادة، وجميع الشرائط في سائر

السجلات تتم على نفس النسق كما في السجل، ثم ينبغي للقاضي أن يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف، ويكتب في آخره عقب التاريخ من جانب اليسار بقوله: فُلان بن فُلان كتب هذا السجل عني بأمري وجرى الحكم على ما بيّن فيه عندي ومني، والحُكم المذكور فيه حُكمي وقضائي، نفذته بحجة لاحت عندي، وكتبت التوقيع على الصدر، وهذه الأسطر الأربعة أو الخمسة على ما يتفق من الخط خط يدي [1].

طُرق تدوين السجلات والدفاتر في مصر:

وفى وسط العالم العربي في مصر ظهر أمر التحقق والتثبت بصيغ مُحددة وطُرق تحرير وهوامش وإخراج للصفحات في سجلاتها ودفاترها ما صانها من الزيف وعبث العابثين، بل وجدنا مُراجعات ومُتابعات للسجلات حتى بعد الإنتهاء من تحريرها؛ لوصف وإثبات ما بها من عيوب مادية وفنية، ووضعوا لها ما يُشبه الفهارس أو للدقة قوائم مُرتبة، واستخدموا صيغ التلحيق وغيرها كما سُنبين فيما أخذناه من نموذج لمجموعة من السجلات والدفاتر فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، فنجد أن قيد المُكاتبات بالسجلات والدفاتر سواء أكانت صادر وارد، أو ما يُسمى بقيد الخصم والإضافة وسجلات سركي تسليم الأوراق الصادرة، سجلات قيد رجع الخصم والإضافة الواردة، سجلات وارد التلغرافات، وسجلات وارد الأفراد، دفاترقيد الحجوزات، دفاتر المُذكرات المُتنوعة الخاصة، سجلات أسماء الموظفين، سجلات فهارس الأنفار والكدكليان(الصف ضُباط)، سجلات استحقاقات ماهيات ومُتأخرات... إلخ قد أكسبها صحة وإثباتاً، بالإضافة إلى وجود هدف آخر غير مُعلن يتعلق بالاستخدام المُستقبلي للمُكاتبات، والحرص على أن تكون المُسجلات مرجعاً أميناً يُهتدي به للوقوف على الماضي[2]

وقد وضع قانون السياسة نامة في البند الحادي عشر من الفصل الثاني أُسس للكتابة بالمصالح الميريةأهمها: أن تكون أحجام وأطوال السجلات والدفاتر مقبولة،

---

[1]- مجلة أفاق الثقافة والتراث "علم الوثائق والتوثيق فى تُراثنا الإسلامي مع تحقيق رسالة التنبيه الفائق على خلل المحاضر والسجلات لمحمود أفندى الحمزاوى مُفتي دمشق، تحقيق على زوين، السنة 14، ع53.– بغداد: [د.ن، د.ت]، ص178– 184".

[2]- دار الوثائق المصرية:سجل2؛ ج2، سجل3 ؛ج3 صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية.

وتكون مُجزعة ومحبوكة، مُنمرة، أوراقها مختومة ورقة ورقة، والكتابة بالأرقام المُسلسلة، بدون ترك ورق أبيض بين الكتابة وبعضها، وتكون بغاية النظافة، وخالية من القشط والأخطاء، ولا يكون بها تكرار،بمعنى إن كان البيان بمحل فيه الاكتفاء فلا يُكرر وضعه بمحل آخر، وعدم ترك دفاتر غير مُستعملة،وتُقدم دفاتر الحسابات شهرياً من دواوين الفروع إلى دواوين العموم في مواعيدها المُقررة، على أن تكون مُفقطة بقلم باشكاتب الجهة باسمه وخاتم مُديرها أو ناظرها، ومُرفقاً بها سنداتها المُقرر تسليمها شهرياً، وفى نهاية السنة تُرسل دفاتر حسابات دواوين العموم مع سنداتها إلى ديوان تفتيش الحسابات [1]، والتزم كُتاب السجلات والدفاتر بهذه القواعد؛ حيث وردت بالصفحات التالية لأغلفة السجلات والدفاتر بخط واضح معلومات عن:"الجزء، نوع السجلات –صادر أو وارد أو كوبيا.... الخ– نمر صفحات السجل وتاريخه(بداية السجل ونهايته)، وكذلك يوجد فى الصفحة المُقابلة للغُلاف ببعض السجلات والدفاتر بيان بأسماء الفروع أو الجهات الوارد منها أو الصادر إليها، ومُبين بجوار كل منها رقم الصفحة الأولى فقط التى ورد ذكرالفرع أو الجهة بها (مع إغفال الصفحات الأخرى، وترك الكاتب ذكر أسماء بعض الفروع أو الجهات، وعدد الأوراق (المُحرر منها والأبيض)، ونمرة السجل أو الدفتر، ونمرة العموم، واستخدم الكُتاب دُعاءً ختامياً هو: (وعلى الله حسن الختام)، وأُضيف في كثير من السجلات والدفاتر عبارة: (مفسخ وورقه سايب ودايب من أطرافه وبه وساخه ونقط حبر)، وأحياناً يكتب أن بعض أوراقه مُفسخه ومشرومه والكتابة بها ضرب وحشر وشلفطه وكشط وفاقد من بعض أوراقه قطع بها كتابه، ومرقوم قبل استلامه بالدفترخانه المصريه، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه البيانات تقل أو تُختصر أو تختلف في الصياغة عن ذلك، وواضح أن هذه البياناتكُتبت بعد انتهاء العمل بالسجلات وإجراء بعض الترميمات

[1]- زغلول، أحمد: المحاماة.. القاهرة: طبعة دار الطبع، 1900م، المُلحق ص ص14، 15، وكمظهر من مظاهر الإهتمام بطرق التدوين والكتابة أرسل وزن بك إلى وكيل عدن بضرورة أن تتسم الخطابات المُحررة من التوكيل بالسمات التالية: الخط المُناسب، العبارات الجلية والمُختصرة، مُفيدة وغير مُعقدة؛ لسهولة فهمها، وعدم تأويل معناها بغير المقصود منها؛ حيث أن الخطابات الواردة منالتوكيل صعبة القراءة؛ لعدم وضوح خطها، وخروج ألفاظها عن جد القول المُستعمل في المُكاتبات (انظر: دار الوثائق المصرية: سجل171؛ ج2 صادر الفروع بوابورات البوستة الخديوية، ص12).ودار الوثائق المصرية: سجل961؛ ج1 أسماء موظفي البوستة الخديوية

التي احتاجت إليها، وذلك عند تجهيزها قُبيل تسليمها إلى الدفترخانة المصرية أو بُعيد استلامها بالدفترخانة المصرية مُباشرة [1]، ووضع الكُتّاب نمر عموم مُسلسلة خاصة بكل ديوان أو مصلحة في صفحاته المُتتالية، وفى خانة "أسماء الأقلام" إذا جاء الخطاب بنفس القلم السابق فلا يُكتب اسم القلم وإنما يُكتب (شرحه)، وعندما ينتهي السطر ويظل به فراغ لا يسع الكلمة التالية يضع الكاتب الإشارة (") لملأ هذا الفراغ، وفى الصفحات الخاصة بالسايرة يكتب الجهة الصادر إليها الخطاب (كعنوان) في وسط السطر يضعه بين نصفي دائرة، وفى نهاية المُكاتبات يضع الإشارة (،)،أو الإشارة (~)،وإذا أخطأ الكاتب في كتابة كلمة . وأدرك أنه أخطأ . ضرب على الكلمة بخط مائل،وكتب الكلمة الصحيحة فوقها، وإذا نسى كلمة وضع هذه العلامة (//) بين الكلمتين المحصورة بينهما الكلمة وكتبها فوق السطر، وتُكتب السنوات برقمين حسابيين اثنين فقط ويضعهما فوق كلمة "سنة"(يكتبها بخط الرقعة وبدون نون)، وعند كتابة المبالغ يضع فوق المبلغ الحسابي – إن كان جنيهاً – العلامة (ح)، وإن كان قرشاً وضع حاء بوضع معكوس، أو يكتب جنيه وقرش ومليم، وعند وضع جملة اعتراضية يضعها بين هاتين العلامتين"..."[2].

ودَون كُتاب السجلات التاريخ الذي هو مُحقِق للخبر ودال على قُرب عهد الكِتاب وبُعده[3]؛ حيث أثبتوا الشهورالقبطية، الميلادية والهجرية، ومزجوا الشهور القبطية بالسنوات الميلادية أو الهجرية مثل:"من ابتدى شهر بشنس سنة86 "[4](يقصد سنة1286هـ)، وكذلك استُخدمت الشهور السِريانية[5]، والكُتاب –غالباً– ما كتبوا السنوات بالرقمين الأولين (أي فقط الآحاد والعشرات)، وعند تسجيل المُكاتبات إذا كان الخطاب التالي في نفس يوم تاريخ الخطاب السابق فلا يُكرر التاريخ، وإنما يكتب(فيتاريخه) أو(تاريخه)،وإذا كان في نفس الشهر ولكن اليوم مُختلف يُكتب . على سبيل المثال– (27

---

[1]-

[2]- دار الوثائق المصرية: سجل1؛ ج1صادر الدواوين بوابورات البوستة الخديوية، ص72.

[3]- القلقشندي، أبو العباس أحمد: صبح الأعشى في صناعة الإنشا.– ج11.– القاهرة:الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2005م، ص 235.

[4]- دار الوثائق المصرية: سجل1 ؛ ج1 صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص1.

[5]- دار الوثائق المصرية:سجل 40؛ ج4 صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص101.

منه[1])، ولم يلتزمالكاتب بتسلسل التاريخ، فيبدأ بتسجيل الخطاب الأول في شهر فبراير ويُسجل الخطاب التالي في شهر يناير، وقد يكون التسجيل مُسلسلاً،وعلى ذلك – ففى ظن الباحث – أن هذا الأمر ناتج عن كون الكاتب لم يُسجل الخطابات بمُجَرد وصولها، وإنما يجمع مجموعة من الخطابات مع بعضها البعض ثم يقوم بتسجيلها، وقد تكون الخطابات غير مُرتبة بحسب تاريخ الورود المُسجل على الخطاب نفسه، وأحياناً يُسجل الكاتب التاريخين الميلادي والهجري معاً، وإذا كان اليوم هو اليوم الأول في الشهر– أحياناً – يُكتب بالأحرف (أول) وليس(1) الحسابي[2]

. بيانات المُتابعة بالسجلات والدفاتر:

كُتب بخانة "ملحوظات المُستغنى" اسم المُستلم باللغة الأجنبية–هذا إذا كان المُستلم أجنبياً– وعندما يَستَلم الشخص الخطاب تُكتب صيغة "بيد" (اسم المستلم) وقد يضع خاتمه، أو يُكتب "بيده" فقط، أو " مستغنى "، أو "الاسم والوظيفة"[3]، أو يُضرب على المُكاتبة بعلامة "x" باللون الأزرق أو بالأحمر، ويُعلل ذلك بأنها "بطلت"[4] ، وتُقيد المُكاتبات كاملة أو مُختصرة، وعند التحرير إلى الخواجات تبدأ الصيغة بـ"الى جناب المحب، أو الى جناب المحتشم(ويُذكر اسم الخواجة)[5]، أما خانات المُتابعة ببعض السجلات والدفاتر فكانتصيغتها " تحرر" أو "شرح" ثم تذكر الجهة المُحرر لها، التاريخ ورقم الصادر، أو يكتب فى خانة الحفظ "بيده" أو "بيد" (ويذكر اسم الشخص)، أو يكتب "بيد المذكور" أو حفظ أو تسلمت الصنف، ومن المُمكن أنيُحرر الخطابإلى أكثر من جهة [6]، وعند ذلك يُكتب فى بياناتالمُتابعة "تحرر للماليه...، تحرر للجهادية...، تحرر بمجلس الصحة...، تحرر للمصالح..."،

---

[1]- دار الوثائق المصرية: سجل17وارد التلغراف بوابورات البوستة الخديوية، ص5

[2]- دار الوثائق المصرية: سجلات كوبية الإفادات الصادرة بوابورات البوستة الخديوية.

[3]- دار الوثائق المصرية: سجلات كوبية الإفادات الصادرة بوابورات البوستة الخديوية.، ودار الوثائق المصرية:سجل 216؛ج1صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص28، 58، وسجل191؛ ج1 وارد الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص ص167، 168.

[4]- دار الوثائق المصرية: سجل120؛ ج2 صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص121.

[5]- دار الوثائق المصرية: سجل182؛ ج1صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص156.

[6]- دار الوثائق المصرية: سجل11؛ ج1 وارد الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص88

وعند ورود منشور يكتب بجواره "تقيد مع صورة المنشور بدفتر الأوامر المستديمه بوجه..."، وبالرُغم من الاهتمام الواضح بمُتابعة المُكاتبات وما تم تجاهها،إلا أننا نجد خطابات لم يُؤشر تجاهها بأى شيىء[1]، ولكن هذه النوعية قليلة الوجود، وعند الكتابة إلى الجهات السايرة يُذكر فوق كل مُكاتبة اسم الجهة الوارد منها أو الصادر إليها في سطر بمُفرده في الوسط[2]، وقد تُكتب الكلمة وتُشرحمثل: "اسطوبة بيضه اعنى باله "[3]، وعندما يكون الخطاب نفسه موجه إلى كل الجهات فيُكتب أول خطاب إلى أول جهة، وعند إرساله إلى جهة أخرى يُكتب –على سبيل المثال–"خطاب بختم (اسم المُرسل) وصورته حرفياً حكم المُحرر فيتاريخه لجهة.. (ثم يذكر اسم أول جهة أُرسل لها الخطاب، النمرة، ثم يذكر التاريخ)"[4]، وقد يُكتببخانة الملحوظات كلمة "بطل" ويُذكر مُبرر البُطلان مثل:"بطل لكونه اتضح سبوق التحرير عن هذاالمبلغ [5]"، ويُضرَب فى هذه الحالة على نمرة العموم، وتوضع نفس هذه النمرة في المُكاتبة التالية أو يُكتب "حفظ"[6]، وقد يُضرب على صفحة كاملة بها كتابة أو الصفحات البيضاء بعلامة(x)[7]، وإذا أخطأ الكاتب في تسجيل المُكاتبة بالسجل أو الدفتر وأدرك ذلك كَتب في الملحوظات "بطل كونه حقه يُقيد بدفتر الدواوين"[8].

ولما كان التسجيل في سجلات الصادر والوارد يستغرق وقتاً طويلاً، وتُستخدم في تسجيله أيدى كثيرة، بالإضافة إلى خطر إمكانية التعرض لأخطاء النقل، فكان التفكير في استخدام سجلات تُسمى سجلات الكوبيا، والتي كُتبت بحبر يُعرف بحبر الكوبيا، وهو نوع من الحبر الثقيل نوعاً ما، وبعد أن تُكتب بهذا الحبر وتُوقع من المُختص يتسلمها كاتب القيودات ويُسجلها في دفتر الصادر ثم يقوم بطبعها في دفتر الكوبيا، وذلك بأن

---

[1]-دار الوثائق المصرية: سجل12؛ ج2 وارد الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية

[2]- دار الوثائق المصرية: سجل79؛ ج2 وارد الفروع بوابورات البوستة الخديوية، ص25.

[3]- دار الوثائق المصرية: سجل5؛ ج1صادر الفروع بوابورات البوستة الخديوية، ص2 28.

[4]- دار الوثائق المصرية: سجل 156؛ ج1صادر الفروع بوابورات البوستة الخديوية، ص133.

[5]- دار الوثائق المصرية: سجل190؛ ج1 صادر الفروع بوابورات البوستة الخديوية، ص3، 115.

[6]- دار الوثائق المصرية: سجل 202؛ ج1صادر الفروع بوابورات البوستة الخديوية، ص9، 10، 35

[7]- دار الوثائق المصرية: سجل156؛ ج1صادر الفروع بوابورات البوستة الخديوية

[8]- دار الوثائق المصرية: سجل42؛ ج1 صادر الفروع بوابورات البوستة الخديوية

تُفصل مُرفقات المُكاتبة ويُفتح الدفتر عند آخر صحيفة بيضاء فيه، ويوضع الخطاب تحت الصحيفة البيضاء من جهتها اليُمنى وتُبلل الصحيفة بالماء باستخدام قطعة من القماش أو فُرشاه من الشَعر مُعدة خصيصاً لهذا الأمر، وذلك بغمسها في الماء النظيف الموجود في إناء صغير من الزجاج، وبعد ذلك يُوضع فوق الصحيفة من الجهة اليسرى لوحاً من الورق الكرتون السميك، ولطبع صورة المُكاتبة بالدفتر تم الاستعانة بمكبس من الحديد الزهر له قاعدة ثابتة يتحرك فوقها لوح مُثبت بقلاووظ[1]، وتبدأ صفحات السجلات في الوسط من أعلى بنمر العموم والسايرة، ثم من اليمين تُكتب الجهة أو الفرد الموجهة له المُكاتبة مصحوباً ببعض الألقاب مثل: جناب، عزتلو بك، عزتلو أفندى وسعادتلو أفندم حضرتلري، ثم وظيفتة ومكان توظفه، ثم موضوع المُكاتبة، وفى النهاية يُثبت التاريخين الهجري والميلادي، ثم توقيع المُدير أو من ينوب عنه والأختام، وسجلات الكوبيا تبدأ من اليسار إلى اليمين؛ مما يُظهر التأثر بالثقافة الأجنبية، ويُكتب على الوجه فقط للورقة ولا يكتب في ظهرها؛ لأن الورق خفيف للغاية قد يطبع على ظهر الورقة فى حالة ما إذا كان الوجه طُبع عليه من الورقة السابقة[2]، وعندما يضطر الكاتب لإعادة طبع المُكاتبة مرة أخرى في صفحة أخرى نتيجة لبُقع حبر أو لأن الطباعة غير واضحة أو لأن الصفحة السابقة طُبعت على الصفحة التالية، فالكاتب يُشير لذلك مع ذكر سبب الإعادة ورقم الصفحة التي تُعاد فيها المُكاتبة مثل:"إنه لعدم ظهور بعض كلمات من الخطاب فقد صار طبعه بهذا الدفتر بوجه نمره..."[3]، وتوجد مُكاتبات يُذيلها بـ"مستعجل جدا"[4]وقد تُكتب نفس صيغة المُكاتبة مع اختلاف من تُوجه إليه[5]، ومن المُمكن أن يبدأ

---

[1]- أحمد، ناهد حمدي: أسس تصنيف الوثائق وإدارة الملفات في الأجهزة الحكومية.- ط1.. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1999م، ص25، ويذكر (فالن، بيتر: معجم المُصطلحات الأرشيفية، وضع النصالعربي وفهارسه غسان منير سنو، "سلسلة كُتب المجلس الدولي للأرشيف؛ 7 ".. بيروت: الدار العربية للعلوم، 1990م، ص 121) أن دفاتر الحرفية أو سجلات الكوبيا هي عبارة عن: خطابات مصنوعة من ورق رقيق شفاف تُسجل فيه نُسخ الخطابات عن طريق انتقال الحبر خلال المُلاصقة المُباشرة مع الوثيقة الأصلية، وذلك باستعمال الرطوبة والضغط في ضغط النُسخة، والنُسخة التي تنتج بواسطة هذه الطريقة يُشار إليها بالنُسخة الحرفية، أو نُسخة الضغط.

[2]- دار الوثائق المصرية: سجل235، ج1 كوبية الإفادات الصادرة بوابورات البوستة الخديوية، ص76، 77، 123، 419.

[3]- دار الوثائق المصرية: سجل226، ج2 كوبية الإفادات الصادرة بوابورات البوستة الخديوية، ص384.

[4]- المصدر السابق: ص42 48.

[5]- المصدر السابق:ص ص189، 190.

الكاتب من الصفحة (z) من الفهرس[1]، أو تُكتب مُكاتبتين لجهتين مُختلفتين في صفحة واحدة [2]، وتحتوى هذه الدفاتر على فهارس وضِعَت خلف دفة الغُلاف الأيسر للدفتر مُكونة من عدد من الأوراق مُرتبة من A..Z))، وأخذت كل ورقة حرفاً، وتم تقطيع هذه الأوراق بآله حادة من أطرافها بطريقة تُشبه طريقة ترتيبنوتة الهاتف، وأُلصقت الأحرف على لاصق من ورق أبيض، وكُتبت الأحرف باللون الأحمر والأسود، وهذه الأوراق سميكة ومُسطره بالأزرق الخفيف، وبين كل ورقة والأخرى ورقة بُنية اللون خفيفة [3]، وبالرُغم من ذلكفالفهرس لم يُستخدم قط؛ حيث أنه مُجرد هيكل ليس به أي بيانات خاصة بالسجل.

كذلك أُلصق على السجلات والدفاتر بطاقات قد تصل إلى أربع بطاقات كنوع من التنظيم ولسرعة التعرف عما بداخلها، أولهموضعت في الوسط من النصف العلوي من الغلاف، كُتبت بياناتها بخط اليد وإن اختلف ترتيبها – وتضمنت: (اسم السجل، الجزء، اسم المجموعة الأرشيفية، اختصاصها، التاريخ، عدد أوراق السجل،المُحرر منها والأبيض،ونمرة السجل ونمرة العموم)، هذا بالإضافة إلى بيانات وضعتها دار المحفوظات العمومية وهى: (رقم المخزن، رقم العين، رقم السجل)، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه البيانات قد تُختصر، ومن المُمكن ألا يوجد على السجل سوى بطاقة واحدة قديمة،أو بطاقة واحدة حديثة مُلصقة على أخرى قديمة[4]،وتحتوى البطاقات القديمة تلكعلى البيانات المطبوعة التالية: (المحافظة،مديرية، والمصلحة، واسم السجل أو الدفتر والسنة)، والبطاقة الثانيةوضعت بمعرفة دار الوثائق القومية المصرية،وهى عبارة عن: ورقة بيضاء مُستطيلة أُلصقت في النصف السُفلي من أغلفة السجلات، بياناتها مطبوعة كالتالي: (اسم المجموعة الأرشيفية،الرقم القديم للسجل، والجزء، الرقم الحديث للسجل، اللغة المدون بها، الرقم العام، الرقم الخاص، رقم المخزن،رقم الدولاب، رقم العين،الفترة التاريخية: من – إلى، الفترة التاريخية: من – إلى،عدد صفحات السجل المكتوب منها

---

[1]- دار الوثائق المصرية: سجل235، ج1 كوبية الإفادات الصادرة بوابورات البوستة الخديوية

[2]- دار الوثائق المصرية: سجل294؛ ج1 كوبية الإفادات الصادرة بوابورات البوستة الخديوية، ص26.

[3]- سجل 226؛ج2 كوبية الإفاداتلسنة 1888م بوابورات البوستة الخديوية.

[4]- دار الوثائق المصرية: سجلات صادر التلغرافات بوابورات البوستة الخديوية.

والأبيض، وملخص لمحتويات السجل أو الدفتر)[1]، أما البطاقة الثالثة فهى عبارة عن: شريط مُستطيل من الورق الأبيض اللامع المُلصق على الأغلفة من أعلى يمين الغلاف وبياناته مطبوعة كالتالي: (المخزن، القطاع، رمز الوحدة، رمز الشكل، وحدة الحفظ، الرف، السجل)، أما البطاقة الرابعة فمكانهاأعلى الأغلفة من الجهة اليُمنى، وهى عبارة عن: شريط صغير من الورق الأبيض به بيانات للكود الأرشيفي للمجموعة أو الوحدة داخل دار الوثائق المصرية ، ثم رقم السجل أو الدفتر داخل تلك المجموعة أوالوحدة[2].

الهوامش والسطور والأختام:

إلتزم الكُتاب –إلى حد كبير– ببدايات الكتابات فصارت مُتساوية، وجُعلت نهايات الكتابات مُتساوية بإضافة علامات مثل: (")أو(،) أو بمط الحرف أو الحرفين النهائيين، والصفحات مُسطرة في الغالب مما حَكم الكُتاب فلم يخرجوا عن حدودها، ويأتى دور الأختام في مسألة التوثيق والإثباتية والصحة، والخاتم بمعنى الطبع [3]؛ حيث خُتمت جميع أظهر الأوراق بالسجلات والدفاترما عدا الورقة الأخيرة تم خَتم وجهها، وقد تُختم الصفحة مرتان بنفس الخاتم؛ نظراً لعدم وضوحه[4]وخُتمت أوراق السجلات والدفاترحتى الأبيض منها، ووجد خَاتم فى بعض السجلات فى قليل من الصفحات،ومن الواضح أن هذا الخاتم لا يوجد إلا إذا خرج الموظف إلى المعاش، ويبدو أنه وضع لإثبات مُراجعة بياناته، وتَكَوَّن من مُستطيل مُقسم إلى أربع خانات مطبوع منها الخانتان العُلويتان بالكتابة الغائرة كالتالي:

تراجع	VERIFIE

[1]- دار الوثائق المصرية: سجل302 وارد الأفراد بوابورات البوستة الخديوية.

[2]- دار الوثائق المصرية: سجل14؛ ج2 وارد الفروع بوابورات البوستة الخديوية

[3]- القلقشندي، أبو العباس أحمد: مصدر سابق، ص352، وعملية وضع الأختام المُحددة، أو الطوابع المُلصقة على الوثيقة، أو على أوراق السجلات تُشير إلى أنها ملك أو ضمن الحفظ والوصاية القانونية للمؤسسة الأرشيفية، ويحتوى هذا الخاتم أو الطابع على الرقم المرجعي، والطابع إما أن يُلصق لصقاً، أو يُضغط فيكون ناتئاً، والخاتم كان يُصنع من المعدن ويكون منقوشاً نقشاً غائراً بتصميم مُعين، أو شعار يُستعمل عند الضغط، ويتم استعمال الشمع أو الجص أو المطاط لإنتاج الخاتم وسبكه (انظر: فالن، بيتر: مرجع سابق، ص184، 196).

[4]- دار الوثائق المصرية: سجل31؛ ج1 وارد الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية.

على أن يَكتب المُراجع بالرصاصأو بالحبر في الخانتين السُفليتين العبارة التالية: معاش في – ثم يذكر اليوم،الشهر والسنة الميلادية التي خَرَجَ فيها الموظف إلى المعاش[1].

صيغ التلحيق وطُرق استخدام الأرقام في السجلات والدفاتر:

لجأ الكُتاب لأسلوب الإشارة على أن ما كُتب له تكملة لاحقة به، فإن كان إلى الجهة الصادر لها الخطاب صفحة أو صفحات تالية يُكتب في نهاية الصفحة السابقة نمر الصفحات التالية، وتوضع النمر في وسط دائرة أو شبه دائرة يرسمها الكاتب بيده (أى أنها غير مطبوعة)، أو أن يكتب في نهاية الصفحة "بقيته بعده بوجه...(ويضع نمرة الصفحة)"[2]، أو "بعده"[3] فقط، أو "كماليته بعده نمره..."، وإن كان إلى الجهة الصادر لها الخطاب صفحات تالية في أجزاء أخرى –هذا إن كان للسجل أجزاء أخرى– يُكتب في نهاية الصفحة السابقة "نمره.... بجزو ثاني "أو".... جزو ثالث "، أو "بقيه بعده نمره.... جزو ثاني"[4]، وعندما يبدأ الكاتب صفحة جديدة لجهة مُعينة ويكون لها صفحات سابقة يبدأ الكتابة بصيغة"ما قبله نمره...." أو بصيغة "ما قبله في وجه..."، ويُعطي هذا السطر رقم مُسلسل في نمر العموم، أو أن يكتب "تابع"، وقد يكتب في أعلى الصفحة "تابع"،وعند نمرة القيد يكتب كذلك "ما قبله نمره..."[5].

والرقم في علم الحساب هو: الرمز المُستعمل للتعبير عن أحد الأعداد البسيطة وهى الأعداد التسعة الأولى والصفر: 1، 2،3، 4، 5،.....[6] وكثير من السجلات والدفاتر المصرية فى القرن التاسع عشر مُرقمة من اليمين إلى اليسار أو العكس بالأرقام المُسلسلة بخط اليد (أى ليس مطبوعاً)على الطرف الأيسر أو الطرف الأيمن من أعلى كل صفحة بالحبر الأسود أو بالرصاص،ورُقمكل سجل أو دفتر بأرقام خاصة به من(1..... إلى نهايته)دون مُراعاة إن كان مُكتمل التدوين أم أن به صفحات بيضاء،

---

[1]- دار الوثائق المصرية: السجلان897، 898 أسماء موظفى البوستة، ص435، 499

[2]- دار الوثائق المصرية: سجل5؛ ج1 صادر فروع بوابورات البوستة الخديوية، ص43

[3]- دار الوثائق المصرية: سجل10 قيد التلغرافات الصادرة بوابورات البوستة الخديوية، ص1.

[4]- دار الوثائق المصرية: سجل19؛ ج1 صادر الدواوين بوابورات البوستة الخديوية، ص136

[5]- دار الوثائق المصرية: سجل20؛ ج2 صادر الدواوين بوابورات البوستة الخديوية، ص12

[6]- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط.– ط3، ج2.. القاهرة: [د. ت]، مادة: ر ق م.

وتوجد سجلات ودفاتر مُرقمة إلى آخر صفحة حُرر بها فقط وأُغفل ترقيم الصفحات البيضاء[1]،وحَملت السجلات والدفاتر المكونة من أجزاءأرقاماً مُسلسلة من الجزء الأول حتى الجزء الأخير منها[2]، وقد يوجد سجلان مُكملان لبعضهما البعض فيأخذا أرقاماً مُسلسلة من (1– 800)[3] ر، وكُتبتأرقام العموم والسايرة بالأرقام الحسابية[4]، وقد يُخطىء المُرقم في ترقيم الصفحات[5]،أو تُرقم صفحتان برقم واحد خطأ[6]أو يُسقِط المُرقم بعض الأرقام سهواً[7]، أو تُرقم الصفحة الأولى بالرقم الحسابى (1) ثم يكتب بالأحرف (واحد)[8]، ووجدت سجلات ودفاتر حملت ترقيمين، بمعنى أنها أخذت ترقيمها المُسلسل ضمن أجزائها، ثم أُعطيت ترقيماً خاصاً بحيث أخذت أرقاماً مثل: (199 – 386) وفي نفس الوقت أخذت الأرقام (1 – 188)[9].

وبعد انتهاء التدوين كُتبتأرقام الأجزاء بالأحرف العربية مثل:"جزو ثالث"، وكُتبت أيام الشهوروالأعداد بالأرقام الحسابية، أما السنواتفكُتبت إما بالأرقام أو بالأحرف العربية مع وضع الأرقام الحسابية فوقها مثل: "سنة تسعه وسبعين"[10]، وقد يُخطىء الكاتب في كتابة أرقام السنوات مثلما كتب خطأ سنة(96) بدلاً عن(79)[11]، وكُتبت المبالغ النقدية بالأرقام الحسابية أو بالأحرف العربية، وكُتبت مواقيت الساعة بالأحرف العربية

---

[1]- دار الوثائق المصرية: سجل174؛ ج3 وارد الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية.

[2]- دار الوثائق المصرية: سجلات1؛ج1، 2؛ ج2، 3،ج3، 4؛ ج4 صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية

[3]- دار الوثائق المصرية: السجلان897، 898 أسماء موظفين البوستة بوابورات البوستة الخديوية.

[4]- دار الوثائق المصرية: سجل1؛ ج1صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص174

[5]- دار الوثائق المصرية:سجل221؛ ج1 صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص93

[6]- دار الوثائق المصرية: السجلان168؛ ج1، ص70، 195؛ ج1، ص9 صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية.

[7]- دار الوثائق المصرية: سجل196؛ ج1 صادر الفروع بوابورات البوستة الخديوية

[8]- دار الوثائق المصرية: سجل106؛ ج3 وارد الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص1.

[9]- دار الوثائق المصرية: سجل12؛ ج2 وارد الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية

[10]-دار الوثائق المصرية: سجل156؛ ج1 صادر الفروع بوابورات البوستة الخديوية، ص4

[11]- دار الوثائق المصرية: نفس المصدر، ص15.

مثل" الساعة واحدة ونصف ليلاً "[1]، وكُتبت الأطوال بالأرقام الحسابية[2]، وكُتبت النسب المئوية بالأرقام الحسابية[3]، وقد يضطر الكاتب إلىتكرار نفس الرقم السابق وإضافة كلمة"مكرر" بجانبه في حالة وجود صفحة غير مُرقمة[4]، ووجدت سجلات ودفاتر بدون تسلسل رقمي نهائياً، ورُقمت بعض السجلات والدفاترمن اليسار إلى اليمين بالأرقام المُسلسلةبخط اليد من الطرف الأيمن أعلى كل ورقة (أي أن كل ورقة أخذت رقماً،وليست كل صفحة)[5].

الفرز ، الإتلاف والحفظ:

كان بمجرد انتهاء عمل المصلحة أو الهيئة أو النظارة من سجلاتها ودفاترها وعدم حاجتها إليهم مُطلقاً أو إنتهاء هذه الكيانات من الوجود الفعلي تُرسل سجلاتها إلى الدفترخانة المصرية ، وتُخبرنا السجلات والدفاتر بأن تلك الكيانات في مصر قد عُنيت عناية فائقة بمحفوظاتها، فنجدها قد حددت أشكال وأنواع المحفوظات من سجلات، دفاتر ،ملفات، وثائق ومرفقات، وحددت أماكن حفظها بدفاترخانات الأقلام، ودفترخانات المصالح أو الهيئات، ثم الدفترخانة العمومية، وحددت طُرق الحفظ سواء في عيون أم أكياس أم ملفات،ومُدد الحفظ والاستغناء؛حيث قررت أربعة مُستويات للمحفوظات كالتالي:

أولا: جدول حرف (أ) عن السجلات والدفاتر والأوراق المُستغنى عنها.

ثانيا: جدول حرف (ب) عن السجلات والدفاتر والأوراق التي تُحفظ لمُدة خمس سنوات.

ثالثا: جدول حرف (ت) عن السجلات والدفاتر والأوراق التي تُحفظ لمُدة عشر سنوات.

رابعا: جدول حرف (ث) عن السجلات والدفاتر والأوراق التي تُحفظ إلى ما لا نهاية.

---

[1]- دار الوثائق المصرية: سجل1؛ ج1 صادر الدواوين والأقاليم بوابورات البوستة الخديوية، ص81

[2]- دار الوثائق المصرية: سجل156؛ ج1 صادر الفروع بوابورات البوستة الخديوية، ص15

[3]- دار الوثائق المصرية: سجلات قيد رجع الخصم والإضافة الصادرة بوابورات البوستة الخديوية

[4]- دار الوثائق المصرية: سجل296؛ ج3 كوبية الإفادات الصادرة بوابورات البوستة الخديوية، ص414 مكرر.

[5]- دار الوثائق المصرية: سجل300؛ ج2 وارد الفروع، السجلان634، 635؛ ج2 سركي تسليم الأوراق الصادرة، دفتر وارد الأفراد للبوستة الخديوية وسجل البضاعة الواردة بوابورات البوستة الخديوية.

ويتم فرز الأقسام الأربعة السابقة أولاً بأول بمعرفة المُستخدمين، وتحت مُلاحظة ومسئولية رؤساء الأقلام، على أن يجتهد كل رئيس قلم في أن تكون السجلات والدفاتر والأوراق المُختصة بالقسمين الأول والثاني مُرتبة جيداً، ومحفوظة في دفاترخانات الأقلام، سواء أكانت في خانات[عيون]، أم في أكياس، أم ملفات مختومة، وعند انتهاء المُدة المُحددة لحفظ السجلات والدفاتر والأوراق المُشار إليها في الجدولين (أ، ب) تُحرق بعد استئذان ناظر القسم، وتحت مُلاحظة ومسؤولية رؤساء الأقلام، أما السجلات والدفاتر والأوراق المُحدد حفظها لمدة عشر سنوات، أو إلى ما لا نهاية تُسلم لدفترخانة المصلحة أو الهيئة أو النظارة بواسطة حوافظ تُحرر على نُسختين ويكون التسليم بعد مُضى سنة من تاريخ إتمام العمل بها، ويجب على كاتب الدفترخانة التحقق مما إذا كانت مُضاهية في العدد والتأشيرات للبيانات الواردة في حوافظ التسليم، وخالية من كل المحظورات، ثم يُعطى عنها إيصالاً على إحدى الحوافظ، وتُحفظ النُسخة الثانية لديه، وإذا تبين لكاتب الدفترخانة وجود بعض المُخالفات،حَرر محضراً ببيان تلك المُخالفات، ثم يُوقع على المحضر هو والكاتب المندوب للتسليم، ويُؤشر على حوافظ التسليم أنواع المُخالفات ومُلخص المحضر المُختصبها، ثم تُعرض تلك المحاضر على المُدير بمعرفة ناظر القسم للنظر في شأنها، ويُلصق على السجلات والدفاتر أو الأكياس أو الملفات المختومة المُقتضى تسليمها إلى الدفترخانة ورقة ببيان الأعمال المُختصة بها، ونمر المطبوعات المُكونة منها، والمُدة التي جرى استعمالها فيها، والمحفوظات المُقتضى تسليمها يجب أن تكون في حالة جيدة، وكان على كل قلم إجراء الترميمات اللازمة للسجلات والدفاتر قبل تسليمهاإلى الدفترخانة، ويُرتبها كاتب الدفترخانة المحفوظات ترتيباً جيداً؛ لكي يسهل البحث عنها، ويُقيد في دفتر خاصبه جميع السجلات والدفاتر والأوراق وغيرها الموجودة بالدفترخانة، وذلك في حال استلامها أولاً بأول بحسب الحوافظ التي ترد إليه، وعند انتهاء المُدة المُحددة لحفظ المحفوظات المُبينة في القسم الثالث (10) سنين فعلى كاتب الدفترخانة أن يستخرج كل مرة كشفاً يُوضح فيه بيان تلك السجلات والدفاتر والأوراق وعددها ونوعها والمُدة التي استُعملت فيها وتاريخ دخولها إلى الدفترخانة، ثم يُقدم هذا الكشف إلى ناظر القسم الذي يعرضه هو الآخر على المُدير، وبعد الحصول على أذن منه تُحرق هذه المحفوظات، ويُؤشر كاتب الدفترخانة في دفتره بإزاء كل سجل

أو دفتر أو ورقة لتوضيح أنها قد أُحرقت' ويتعين على فروع المصالح أو الهيئات أو النظارات أن تُرسل إلى الإدارة جميع السجلات والدفاتر والأوراق الموجودة لديها بعد انتهاء العمل فيها بمُدة سنة واحدة، ويجوز للمُستخدمين بناء على طلب رؤساء الأقلام أن يُراجعوا السجلات والدفاتر والأوراق الموجودة بالدفترخانة بحضور كاتبها، ولا يُمكن إجراء التأشيرات فيها ولا أخذها إلا بإذن كتابي من ناظر القسم، وتكون دفترخانة المصلحة أو الهيئة تحت مُلاحظة رئيس السكرتارية والإدارة[1] ، والتي مر عليها عشر سنواتتُحرق؛ لأنها تُسبب ازدحاماً بالدفترخانة دون أية فائدة منها لأعمال المصالح أو الهيئات[2]، وأُوكل إلى أمين الدفترخانة القيام بالمهام التالية[3]:

1. حفظ الوثائق والسجلات والدفاتر.

2 . إعداد التقاريروتعليم الصغار على أعمال الحفظ بالدفترخانة.

3 . إجراء الكشف عن بيانات المُستخدمين عندطلبها للمعاشات،أو لأخذ استحقاقات،أو لضم مُدد سابقة أو لإجراءات خلو الطرف عند خروج المُستخدم من الوظيفة.

عوامل التلف والصيانة والترميم:

تكمنبالمواد العضوية سواء الجلد أو الورق خاصية تُعرف بظاهرة التقادم بمرور الزمنالذي يُمثل مُحصلة التأثيرات المُختلفة للعوامل البيئية المُحيطة، كالعوامل الكيميائية الناتجة من التلوث الجوى بالغازات الحمضية، والعوامل الطبيعية من حرارة ورطوبة، والعوامل البيلوجية من فطريات وبكتريا وحشرات، وسوء الاستخدام الآدمي من الموظفين والباحثين[4].

---

[1]- محفظة36 وابورات البوستة الخديوية، دوسيه 234

[2]- سجل970 مذكرات متنوعة خاصة بوابورات البوستة، ص11

[3]- دار الوثائق المصرية: سجل226؛ ج2 كوبية الإفادات الصادرة بوابورات البوستة الخديوية، ص70

[4]- مجلة عربيكا: بحوث مؤتمر أدوات البحث في الأرشيف، من6 . 8 مايو 2000م " آمنة إبراهيم: رؤية لصيانة الوثائق، ج1.. القاهرة: دار الوثائق القومية المصرية، 1422هـ/2001م، ص473.

هذا بالإضافة إلى أن المحفوظات المُلاصقة للأجسام المعدنية(وحدات الحفظ) تتعرض للتلف بسرعة كبيرة، وكذلك وجود الأتربة لاحتوائها على مُركبات معدنية تُساعد على سُرعة تحول ثاني أكسيد الكبريت إلى حمض الكبريتيك[1].

وللمُحافظة على تلك الأوعية ذات الأغلفة الكرتونية أو المكسوة بالجلد يجب وضعها بالطريقة الرأسية مع ترك مسافات مُناسبة للتهوية،ووجود حوامل ارتكاز على الأرفف، على أن يحذر استخدام كل من: الدبابيس المعدنية، والعوازل البلاستيكية اللاصقة، وعدم ربطها بالدوبارة مُباشرة،وعدم استخدام النشا كمادة لاصقة للأوراق أو للأغلفة[2]،هذا بجانب ضرورة التعامل معها بمُنتهى الرفق والنظافة والاحترام، ووضعها بطريقة نتجنب بها مُلامستها لحوائط المخزن مُباشرةً لحمايتها من أضرار الرطوبة، وللتغلب على التلوث الجوي، والطريقة الفعالة معملياً هي تنقية الهواء الداخل بواسطة فلاتر من الصوف الزُجاجي، وشفط الأتربة بأجهزة خاصة لذلك لا بطريق المسح، ولتجنب خروج الأتربة من الأرضيات الخرسانية – والتي تتفاعل مع الأتربة الخارجية – يجب أن تُغطى الأرضيات إجبارياً بكساء من مشمع الأرضية أو الجوخ المصنوع من البلاستيك[3]،ويُمكن استخدام الفحم النباتي النشط الذي ثبت إمتصاصهلغاز الأوزون بدرجة لا بأس بها وهو ما يُتلف السليولوز[4].

وللقضاء على عوامل التلف البيولوجية كالفطريات والبكتريا والحشرات يجب استخدام تكنولوجيا حديثة تكون بديلاً عن استخدام المواد الكيميائية التقليدية التي تُرش بها المخازن بما لها من آثار سلبية على المحفوظات والمُتعاملين معها؛ لأن أكثر وسائل التعقيم التقليدية شيوعاً هي البُخار، وغاز أكسيد الإيثيلين شديد السُمية والقابل للانفجار، ولتلافي هذه السلبيات يجب استخدام التقدم التقني في التعقيم كإستخدام الطاقة

---

[1]- شاهين، عبد المعز: الأسس العلمية لعلاج وترميم وصيانة الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية.. القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، ص37

[2]- مجلة عربيكا:آمنة، إبراهيم، مرجع سابق،ص474، 488."بتصرف".

[3]- ميلاد، سلوى على: الوثائق العثمانية "دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي".– ط1، ج1.. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2001م، ص66.

[4]- شاهين، عبد المُعز:مرجع سابق، ص38.

الإشعاعية؛ أي التعقيم الإشعاعي للقضاء على عوامل التلف البيولوجي لأنه لا ينطوي على أي سُميات، ولا ينتج عنه إرتفاع في درجة الحرارة حيث يُسمى تعقيماً على البارد، إضافة إلى أن المادة المُعقمة بالإشعاع لا تتطلب اختبارات ميكروبيولوجية فيما بعد التعقيم؛ لأن كفاءة التعقيم عالية، ولا يترك التعقيم الإشعاعي مُخلفات أو تلوثاً إشعاعياً فيما بعد ذلك، ويتطلب هذا وضع الأوعية في محافظ وإحكام غلقها قبل تعرضها للإشعاع، على أن تتم هذه العملية تحت مُراقبة دقيقة، ومُراعاة إجراءات الوقاية الإشعاعية، مع استخدام الجرعات الإشعاعية المُناسبة وذلك بعد إجراء تجارب على عينات مُماثلة للمواد المُراد تشعيعها، وحساب الجُرعات المُناسبةلطبيعة المادة وكثافتها وسُمكها[1].

والمُعالجات الفنية والمادية للمخطوطات والسجلات والدفاتر مُتعددة نذكر منها الصيانة والترميم لخطورتهما وأهميتهما؛ حيث أن الهدف هو إصلاح ما تخرب من جسم المخطوط أو السجل أو الدفتر، وذلك بإصلاح الأضرار التي لحقت بها، ويقتضي الترميم إجراء عمليات تعويضية على المخطوط أو السجل أو الدفتر مُباشرة؛ لذلك لا يجوز الخطأ فى هذا العمل لخطورته، والترميم عملية دقيقة بطيئة مُكلفة، ويجب إعطاء الأولوية للأوعية المُتضررة التى لا تتوفر منها إلا نُسخة فريدة، ولا يجوز إحداث تغيير فى الأصل، وينبغي أن يكون الجزء الذى يتدخل فيه المُرمم واضحاً لتجنب التزوير، ولا يجوز إلحاق تغيير بالنص ولا إفساده، وينبغي أن يكون الأسلوب المُستعمل فى الترميم قابلاً للتراجُع عنه إذا اقتضى الأمر، وقبل البدأ فى الترميم يجب عمل الآتى: التعرف على الوعاء وتشخيص الحالة بالضبط، وتصويرها، وإزالة عفوناتها، وتفكيكها، وتنظيفها بالناشف أو بمحلولات غير مائية أو غَسله بالماء، وإزالة الأحماض، وإضافة الطلاء المُقوى، والتنشيف والتسوية، وإصلاح التمزيقات، ورتق الخروم، وإعادة التركيب، ثم الخياطة والتجليد، ويجب أن يشتمل مُستودع المخطوطات والسجلات والدفاتر على مُواصفات أهمها: البُعد عن أخطار الحريق وتوفر مُعدات مواجهته، والبُعد عن مخاطر الغرق وتسرُب المياه، والعزل عن الهواء الخارجي وغلق النوافذ ووضع ستائر سوداء،

[1]- مجلة عربيكا: بحوث مؤتمر أدوات البحث في الأرشيف من 6 . 8 مايو "محمد عزت عبد العزيز:حفظ الوثائق باستخدام التعقيم الإشعاعي.–ج1.القاهرة: دار الوثائق القومية، 1422هـ/2001م، ص ص500، 501".

والعزل عن ضوء الشمس والتحكم فى الضوء الكهربائي الداخلي، والتحكم فى الهواء الداخلي، وطلاء الجُدران والسقف بالجير لطبيعة الجير القاعدية لامتصاص الحموضة، وضبط الحرارة والرطوبة (الحرارة المُلائمة ما بين20 – 25 درجة، والرطوبة المُلائمة ما بين 50 – 55 %)، واستعمال أرفف معدنية أو خشبية ليس بها صدأ أو تسوس، ثم نأتي لإشكالية الترميم الذي ثَبُت خطأه؛ حيث أنه من أجل التوصل إلى الصيانة وقع اللجوء فى بعض الدول – مثل تونس وسلطنة عُمان – إلى عدة طرائق تبين مع مرور الزمن أن بعضها غير صالح وأن بعضها الآخر فادح الضرر، ومن ذلك تغليف المخطوطات والوثائق بالبلاستيك، والتى تعرضت لهذه المُعالجة أُختِيرت من بين أنفس المحطوطات والوثائق، ومع مرور الأيام وبسبب التعرض للأشعة الضوئية والرطوبة والحرارة والتأكسد حدث إصفرار فى لون البلاستيك، وأصبح مُتخشباً من بعد فقدانه الليونة، وحدث إصفرار فى لون الورق وتهتك فى الروابط الكيميائية، وانتشار مداد الكتابة واختلاطه بسبب ارتفاع درجة الحرارة فى الغُلاف البلاستيكي، وذوبان الغراء المُستخدم لإلصاق البلاستيك على الورق، بالإضافة إلى أن الحموضة فى المداد لعبت دوراً أساسياً يُساعد على تخشب وتكسر ألياف الورق، وقد تم التعرف على جهاز لإزالة الغلاف البلاستيكي يُسمى (ريتِل) وهو جهاز يُساعد على تذويب البلاستيك عن طريق تبخير ماء مُقطر، بدرجة حرارة مُرتفعة، وبذلك تم إبعاد البلاستيك من فوق الورق بدون تأثير على مداد الكتابة ودون المساس بالورق، وتم أيضاً فى نفس الوقت تنظيف الورق من الغراء البلاستيكي المُتبقي على الورق بواسطة مِلقط صغير[1].

المصادر والمراجع:

1 . السجلات والدفاتر :

(1) الأرشيف الوطني التونسي: دفتر تقييد مكاتيب الدولة التونسية: السلسلة التاريخية، سلسلة الدفاتر، غرة ذي القعدة 1291هـ/ديسمبر 1874م. (أمد الباحث بصورة السجل الأستاذ فرج بن علىّ بن أحمد فرحاني: موظف بالأرشيف الوطني التونسي؛ مُتصرف رئيس).

[1]- الكرنى، فوزية: كيف نصون مخطوطاتنا.– الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1998م، ص36–45.

(2) دار الوثائق المصرية: ديوان وابورات البوستة الخديوية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم أرقام: 1؛ ج 1، 2؛ ج 2، 3؛ج 3، 4؛ ج4، 19؛ ج 20،1؛ ج 2، 40؛ ج4، 120؛ ج 2، 168؛ ج1، 182؛ ج 1، 195؛ ج1، 216؛ ج 1، 221؛ ج1، وسجلات وارد الدواوين والأقاليم أرقام: 11؛ج1، 12؛ ج 2، 31؛ ج 1، 106؛ ج 3، 174؛ ج 3، 191؛ج 1، وسجلات صادر الفروع أرقام: 5؛ ج 1، 42؛ ج 1، 156؛ ج1، 171؛ ج 2، 190؛ج 1، 196؛ ج 1، 202؛ ج 1، وسجلات وارد الفروع أرقام: 14؛ ج 2، 79؛ ج 2، 300؛ ج 2، وسجلات كوبية الإفادات الصادرة أرقام 226، ج2، 235، ج1، 294؛ ج1، 296؛ ج3، وسجل 72؛ ج 1 قيد رجع الخصم والإضافة، وسجلات أسماء الموظفين أرقام 897، 898، 961؛ ج1، وسجل 17وارد التلغراف، وسجلات صادر التلغرافات، وسجل 302 وارد الأفراد، وسجلات قيد رجع الخصم والإضافة الصادرة، وسجل 970 مذكرات متنوعة، محفظة 36 ، دوسيه 234.

2 . الكُتب والمخطوطات:

(1) ابن أحمد الشافعي، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المصري (المتوفى: 804هـ): مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم.- ط1، ج8.- الرياض: دَارُ العَاصِمَة،1411هـ.

(2) ابن إسماعيل العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (المتوفى: 382هـ): تصحيفات المحدثين، تحقيق محمود أحمد ميرة.- ط1، ج1.- القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، 1402هـ.

(3) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ) الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك، تحقيق محمد بن عبد الله السمهري.- ط1.- الرياض: دار بلنسية، 1415هـ/1995م.

(4) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (المتوفى: 852هـ): العجاب في بيان الأسباب، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس.- ج1.- [د. م]: دار ابن الجوزي، [د. ت].

(5) .: النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي. – ط1، ج1.- المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ/1984م.

(6) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبوعمرو تقي الدين(المتوفى: 643هـ): معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل.- ط1.- [د. م]: دار الكتب العلمية، 2002م.

(7) ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد (المتوفى: 580هـ): الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي.- ط1.- القاهرة: دار الآفاق العربية، 1421 هـ/2001 م.

(8) ابن القلانسي، حمزة بن أسد بن علي بن محمد أبو يعلى التميمي(المتوفى: 555هـ): تاريخ دمشق، تحقيق سهيل زكار.- ط1.- دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، 1403هـ/1983م.

(9) ابن المقفع، عبد الله (المتوفى: 142هـ): الأدب الصغير، قَرَأَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وائلُ بْنُ حَافِظِ بْنِ خَلَف.- الإسكندرية: دار ابن القيم بالإسكندرية، [د. ت].

(10) أحمد، ناهد حمدي: أسس تصنيف الوثائق وإدارة الملفات في الأجهزة الحكومية.– ط1.. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1999م.

(11) آل الشيخ، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (المتوفى: 1293هـ): البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية.– ط1.– [د. م]: مكتبة الهداية، 1410هـ/1989م.

(12) الباكستاني، أبو الأشبال صغير أحمد شاغف البهاري: إتحاف القاري بسد بياضات فتح الباري.– ط1.– الرياض: دار الوطن للنشر، 1420هـ/1999 م.

(13) برجشتراسر، جوتهلف: أصول نقد النصوص ونشر الكُتب، أعدها وقدم لها محمد حمدي البكري، إشراف ومُراجعة حسين نصار.– ط3. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2010م.

(14) البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الأندلسي (المتوفى: 487هـ): المسالك والممالك.– ج1.– [د. م]: دار الغرب الإسلامي، 1992م.

(15) جروهمان، أدولف: أوراق البردي العربى، نقله للعربية: حسن إبراهيم حسن، راجع الترجمة عبد الحميد حسن.– السفر الأول.– القاهرة: دار الكتب المصرية، 1934م.

(16) حجازي، محمود فهمى: علم اللغة العربية.– القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،[د.ت]، ص34.

(17) الحلبي، نور الدين محمد عتر: منهج النقد في علوم الحديث.– ط3.– دمشق: دار الفكر، 1418هـ/1997م.

(18) الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ): العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي.– ط1، ج1.– [د. م]: مطابع الحميضي، 1427هـ/2006 م.

(19) الراسي، زيادة بن يحيى النصب: البحث الصريح في أيما هو الدين الصحيح، تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف.– ط1.– المدينة المنورة:عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1423هـ/2003م.

(20) روزنثال، فرانز: مناهج العُلماء المُسلمين في البحث العلمي: ترجمة وتحقيق أنيس فريحة، وليد عرفات.– ط4.– [د. م]: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 1983م.

(21) زغلول، أحمد: المحاماة.. القاهرة: طبعة دار الطبع، 1900م.

(22) السلماسي، أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي طاهر الأزدي (المتوفى: 550هـ): منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، تحقيق محمود بن عبد الرحمن قدح.– ط1.– السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1422هـ/2002م.

(23) شاهين، عبد المعز: الأسس العلمية لعلاج وترميم وصيانة الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية.. القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م، ص 37.

(24) شلبي، أحمد: كيف تكتب بحثا أو رسالة دراسة منهجية لكتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة.– ط 24.– القاهرة: [د. ن] ،1997م.

(25) شهاب الدين، أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري(المتوفى: 749هـ): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. – ط1، ج3.– أبو ظبى: المجمع الثقافي، 1423هـ.

(26) الشمراني، عبد الله بن محمد: ثبت مؤلفات الألباني.– ط1.– الدمام: دار ابن الجوزي، 1422هـ.

(27) الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم.– ط1، ج2.– المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي، 1422هـ/2002م.

(28) الطرابيشي، مطاع: فى منهج تحقيق المخطوطات.– ط1.– دمشق: دار الفكر، 1983م.

(29) الطناحي، محمود محمد(المتوفى: 1419هـ): الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم.– ط1.– القاهرة: مكتبة الخانجي، 1406هـ/1985م.

(30) الطويل، السيد رزق: مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث. ط2.– القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، [د. ت].

(31) عبد التواب، رمضان (المتوفى: 1422هـ): بحوث ومقالات في اللغة.– ط3.– القاهرة: مكتبة الخانجي، 1415هـ/1995م.

(32) عمر، أحمد مختار عبد الحميد (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل: معجم اللغة العربية المعاصرة.– ط1، ج3.– القاهرة: عالم الكتب، 1429هـ/2008 م.

(33) العمري، ليلى توفيق: جهود القدماء والمحدثين فى وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربى.– ط1.– عَمان: دار غيداء، 2008م.

(34) فالن، بيتر: معجم المُصطلحات الأرشيفية، وضع النص العربي وفهارسه غسان منير سنو، "سلسلة كُتب المجلس الدولي للأرشيف؛ 7".. بيروت: الدار العربية للعلوم، 1990م.

(35) القاسطلي، نعمان بن عبده بن يوسف الدمشقي: الروضة الغناء في دمشق الفيحاء.– ط1، "سلسلة التواريخ والرحلات؛ ع4".– بيروت: دار الرائد العربي، 1299هـ/1879م.

(36) القلقشندي، أبو العباس أحمد: صبح الأعشى في صناعة الإنشا.– ج11.. القاهرة:الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2005م.

(37) الكرني، فوزية: كيف نصون مخطوطاتنا.– الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1998م.

(38) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط.– ط3، ج2.. القاهرة: [د. ت].

(39) مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث: صناعة المخطوط العربي الإسلامي من الترميم إلى التجليد "دلائل تقدير عمر المخطوط: إياد خالد الطبّاع.– ط1.– الإمارات العربية المُتحدة: مركز جمعة الماجد، 2001م".

(40) مُغلطاي، علاء الدين(689–762هـ): إصلاح كتاب بن الصلاح، دراسة وتحقيق وتعليق عبد الناصر سالم محمد أبو مصطفى، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ. د/نافذ حماد.– غزة: الجامعة الإسلامية، 2008م.

(41) مناهج جامعة المدينة العالمية: أصول البحث الأدبي ومصادره.– [د.م]: جامعة المدينة العالمية، [د.ت].

(42) المنياوي،علي: تحفة الرائي للامية الطُغرائي.– ط2.– القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، 1313هـ.

(43) ميلاد، سلوى على: الوثائق العثمانية "دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي".– ط1، ج1.. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2001م.

(44) هارون،عبد السلام محمد (المتوفى: 1408هـ): تحقيق النصوص ونشرها.– ط2.– القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، 1385هـ/1965م.

(45) الهندي، عبد الحميد الفراهي (المتوفى: 1349هـ/1930م): مفردات القرآن – نظرات جديدة في تفسير ألفاظ قرآنية، تحقيق محمد أجمل أيوب الإصلاحي.– ط1.– [د. م]: دار الغرب الإسلامي، 2002 م.

(46) اليحصُبي، القاضي عياض بن موسي (479– 544هـ): الإلماع إلي معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق السيد أحمد صقر.– ط1.– القاهرة: دار التُراث، 1970م.

الدوريات:

(1) مجلة أفاق الثقافة والتراث: علم الوثائق والتوثيق فى تُراثنا الإسلامى مع تحقيق رسالة التنبيه الفائق على خلل المحاضر والسجلات لمحمود أفندى الحمزاوي مُفتي دمشق، تحقيق على زوين، السنة14، ع53.– بغداد: [د.ن، د.ت].

(2) مجلة عربيكا: بحوث مؤتمر أدوات البحث في الأرشيف "من 6 . 8 مايو 2000م "، ج1.. القاهرة: دار الوثائق القومية المصرية، 1422هـ/2001م.

(3) مجلة معهد المخطوطات العربية: "محمود المصري. تأصيل قواعد تحقيق النصوص عند العلماء العرب المسلمين، مج 49، ج2،1، ربيع الآخر – شوال1426هـ/مايو – نوفمبر2005م".

(4) مجلة المورد "أمالي مصطفى جواد (المتوفى: 1969م): فن تحقيق النصوص.– مج6، ع1، 1977م".

المواقع الإلكترونية:

1) http://ar.wikipedia.org/wiki)

تم الإطلاع عليه: 24/ 2/2014م الساعة 12 ظهراً